



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي

إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات بازل

تحت إشراف الأستاذ:
عدنان محيريق

إعداد الطلبة :
- بن عمارة عبد العزيز
- تواتي ابراهيم موسى
- جلال علي

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ تعليم عالي	علي قابوسة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	عدنان محيريق
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	تجاني محمد العيد

السنة الجامعية: 2022/2021



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: نقدي وبنكي

إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات بازل

تحت إشراف الأستاذ:
عدنان محيريق

إعداد الطلبة :
- بن عمارة عبد العزيز
- تواتي ابراهيم موسى
- جلال علي

أعضاء لجنة التقييم

الصفة	الجامعة	الرتبة	الإسم واللقب
رئيسا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ تعليم عالي	علي قابوسة
مشرفا ومقررا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	عدنان محيريق
مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر أ	تجاني محمد العيد

السنة الجامعية: 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

الحمد لله ... الحمد لله ... الحمد لله ...

- تخرجت وأهم الأشياء هي ان اهدي تخرجي الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد طريق العلم لي الى خالد الذكر، الذي وفاته المنية منذ عام، وكان خير مثال الى رب الاسرة، والذي لم يتهاون يوم في توفير سبيل الخير والسعادة لي ...والذي العزيز(رحمه الله)
- والى من وضع الجنة تحت قدميها ووقرها في كتابه العزيز، والى من أرضعتني الحب والحنان وبلسم الشفاء (والدتي الحبيبة)
- الى من أعتمد عليه في كل كبيرة وصغيرة (أخي العزيز)
- إلى القلوب الرقيقة والنفوس البريئة اخوتي الغالين على قلبي فشكراً من القلب لكم جميعاً.
- الى اصدقائي ومعارفي أجلهم واحترمهم
- الى اساتذتي في كلية
- والى المشرف الدكتور عدنان محيريق واستاذي العزيز الدكتور العيد تجاني الذي قدم لي دعماً كبيراً في مشواري الجامعي

الإهداء

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي اهتمه الصحة والعافية

والعزيمة،

فالحمد لله حمدا كثيرا،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف محيريق عدنان على كل ما

قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمه ساهمت في اطراء موضوع دراستنا في جوانبها

المختلفة كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء لجنه مناقشه الموقرة دون نسيان مديري ومعلمي

ومتعلمي التعليم الثانوي ومديرية التربية والتعليم لولاية الوادي

ولا ننسى تقديم الشكر الجزيل لكل الاساتذة المحترمين والاستاذات بجامعة الشهيد حمه

لخضر

نقول لكم شكرا جزيلا على كل مجهوداتكم.

”تواتي إبراهيم موسى“

الإهداء

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد
الحمد لله الذي وفقنا لإكمال هذه المذكرة وختم المسيرة الدراسية بفضل الله تعالى وأهدي
هذه المذكرة للمشرف وأستاذي عدنان محيريق والأستاذ تجاني محمد العيد ووالديا الكريمين

حفظهما الله

وأشكر كل رفقاء مشواري الدراسي خاصة منهم عزيز ، موسى ، محمد الطاهر ، علي ، أنيس.

منذر ، صحراوي ، عبد الرؤوف.

وأوجه كل تحياتي لي قسم العلوم الاقتصادية خاصة تخصص النقدي والبنكي وجميع دفعة

. 2022

جامعة حمه لخضر بالوادي

الشكر والعرفان

لك الحمد ربنا يا من مننت علينا بنعمة العلم، ويسرت لنا سبله، وأعنتنا على

تحصيله، وعلمتنا ما لم نعلم، الصلاة والسلام على خير المعلمين محمد سيد

الخلق وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

نتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان الكبير لأستاذ الفاضل " محيريق عدنان "

لتتويجه لعملنا بإكليل من النصح والإرشادات فكان لنا خير معين وسند في إنجاز

هذا البحث رغم إنشغاله.

وأیضا نتوجه بالشكر لكل ما ساعدنا في إتمام هذا العمل

من قريب وبعيد.

" وشكرا "

الملخص

هدفت الدراسة الى الوقوف على عملية إدارة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية في البنوك، وتقييم مدى التزام البنوك بمعايير ومتطلبات مقررات لجنة بازل ولتحقيق ذلك الهدف تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية، اما في التطبيق فقد تم دراسة بعض الدراسات السابقة في بنوك أخرى، بنوك فلسطينية وبنوك بريطانية، وقد توصلنا الى ان توفر استراتيجية معمول بها لدى إدارات البنوك لتقييم ومتابعة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية، والاهتمام بإجراءات العمل التي تساهم في ضمان فعالية أنظمة التشغيل، وكما يتم التبليغ والافصاح عن المخاطر، وتوعية العملاء، وقد اوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام بالإبلاغ عن المخاطر وتطوير أداء وكفاءة العاملين.

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر، العمليات المصرفية، العمليات المصرفية الالكترونية، لجنة بازل.

Abstract

The study aimed to identify the process of managing the risks of electronic banking activities in the banks, and to assess the extent to which banks comply with the standards and requirements of the decisions of the Basel Committee. Previous studies in other banks, Palestinian banks and British banks, and we have concluded that there is an applicable strategy for banking administrations to assess and follow up the risks of electronic banking activities, and pay attention to work procedures that contribute to ensuring the effectiveness of operating systems, as well as reporting and disclosing risks, and educating customers, The study recommended the need to increase attention to risk reporting and develop the performance and efficiency of employees.

Keywords: risk management, banking operations, electronic banking operations, the Basel Committee.



قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداء
-	الشكر والعرفان
-	الملخص
I	فهرس المحتويات
IV	فهرس الجداول
V	فهرس الأشكال
VI	فهرس الملاحق
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: أساسيات المخاطر المصرفية
03	المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية
04	المطلب الثاني: انواع المخاطر المصرفية
07	المطلب الثالث: أسباب حدوث المخاطر المصرفية
10	المبحث الثاني: ماهية ادارة المخاطر المصرفية
10	المطلب الاول: مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها
11	المطلب الثاني: أهمية وأهداف ادارة المخاطر
14	المبحث الثالث: عمليات ادارة المخاطر المصرفية
14	المطلب الأول: مراحل ادارة المخاطر المصرفية
15	المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في ادارة المخاطر
16	المطلب الثالث: أطراف ادارة المخاطر ومهامها
20	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقيات لجنة بازل	
22	تمهيد
23	المبحث الأول: ماهية لجنة بازل
23	المطلب الأول: نبذة عن مقررات بازل
24	المطلب الثاني: أسباب انشاء لجنة بازل واهدافها
25	المطلب الثالث: مفهوم كفاية رأس المال
28	المبحث الثاني: مقررات بازل
28	المطلب الأول: إتفاقية لجنة بازل 01
32	المطلب الثاني: إتفاقية لجنة بازل 02
35	المطلب الثالث: إتفاقية لجنة بازل 03
40	المبحث الثالث: معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية
40	المطلب الاول: الرقابة البنكية الالكترونية على المخاطر
42	المطلب الثاني: سياق الادارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية الالكترونية
45	المطلب الثالث: تقييم معايير لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الإللكترونية
47	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية	
49	تمهيد
50	المبحث الاول: أساليب إدارة المخاطر ومحاورها الرئيسية في العمليات الالكترونية وفق لجنة بازل
51	المطلب الاول: تحديد الهدف والتنظيم وتعريف الأنشطة المصرفية الالكترونية
51	المطلب الثاني: تحديد وتحليل المخاطر
53	المطلب الثالث: آليات إدارة المخاطر
57	المبحث الثاني: التجارب العالمية لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل
57	المطلب الأول: دراسة شادي سلامة الحولي
63	المطلب الثاني: دراسة Hussein A.Abdou, John English, Paul O.Adewunmi
67	خلاصة الفصل
69	خاتمة

72	قائمة المصادر والمراجع
----	------------------------

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
30	أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك	01

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
07	أنواع المخاطر المصرفية	01
43	أدوات إدارة المخاطر	02



تشهد الاسواق العالمية الان تطورات تكنولوجية كبيرة ومتسارعة. وهذا ما نراه في التجديد في القطاع المصرفي من ناحية الصيرفة الالكترونية التي تعتبر جانبا هاما من التجديد، وفي خضم التحديات والتطورات التكنولوجية أصبحت العمليات المصرفية الالكترونية معرضة للخطر التي تنشأ من عوامل داخلية واخرى خارجية. لذلك يعتبر القطاع المصرفي هو من أكثر القطاعات تعرضا للمخاطر ويعود السبب الى طبيعة عمل المصارف المرتبط بمجموعة من المخاطر ارتباطا مباشرا لذلك من الضروري امتلاك المصرف رقابة داخلية فاعلة وكفؤة يستطيع من خلالها السيطرة على موارد المصرف من مخاطر الهدر والضياع.

ولما اصبحت البنوك تستلزم الاهتمام أكثر بقضية ادارة المخاطر، وبما أن المخاطر تزداد مع ازدياد حجم المؤسسة وخاصة في ظل التزايد السريع للتطور التكنولوجي والذي بدوره يؤدي الى زيادة درجة التعقيد في تلك المخاطر من بينها المخاطر الالكترونية، وكذلك تزايد سرعة خطى العولمة المالية، وزيادة انفتاح الأسواق المالية والمصرفية على المستوى العالمي، والذي تبعه استحداث أدوات مالية جديدة، والتوسع في التغلب على المخاطر المصرفية، برزت اعمال لجنة بازل الدولية اتجه مجتمع الاعمال المصرفية بمقترحات يمكن ان يقال عنها معايير دولية، بحيث تستهدف هذه اللجنة بأعمالها. ترقية ممارسات البنوك إزاء المخاطر، وإصدار اسس ومحاور للرقابة الداخلية والخارجية وكيفية ادارة المخاطر، ومن أبرز جهود هذه اللجنة لخدمة الصناعة المصرفية اتفاقية بازل 1 عام 1988 واتفاقية بازل 2 عام 2004، بعدها بازل 3 عام 2009، وايضا اصدرت هذه اللجنة جملة من المعايير للرقابة المصرفية الى سلطات الرقابة في انحاء العالم من اجل الاسترشاد بها في وضع قواعد احترازية.

1-الاشكالية

وعلى ضوء ما سبق، نطرح السؤال التالي:

هل نجحت معايير لجنة بازل الدولية في الحد من مخاطر عمليات البنوك الالكترونية في ظل التطورات التكنولوجية؟

2-الاسئلة الفرعية

وللإلمام بحيثيات بحثنا قمنا بتجزئة التساؤل الرئيسي إلى أسئلة فرعية:

- كيف تتعامل البنوك الالكترونية مع مخاطرها؟

- ما هي لجنة بازل لرقابة المصرفية ؟ وما هدفها ؟

-هل للبنوك الفلسطينية والبريطانية استراتيجية معمول بها لادارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل؟

3-فرضيات الدراسة

- ادارة المخاطر للبنك تعتمد على جديته والتزامه بالنظام الداخلي.
- لجنة بازل لرقابة المصرفية هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزي بهدف مراقبة الاعمال المصرفية والاشراف عليها، وتمكن اهداف لجنة بازل في وضع حد ادنى لكفاية رأس المال وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي.
- للبنوك الفلسطينية والبريطانية استراتيجية معمول بها لادارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل.

4-أهمية الدراسة

- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات المهمة حيث انها جزء من عمليات البنك وانشطته، وهذا يعود لأهمية العمل المصرفي الالكتروني، وتكمن ايضا اهمية البحث من الناحية الاقتصادية في مساهمته تستطيع الضوء على العمليات البنوك الالكترونية في تحريك التجارة الالكترونية

5-اهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة الى:
- معرفة المخاطر التي تواجه البنوك الالكترونية؛
 - التعرف علا اساليب ادارة المخاطر المتعلقة بعمليات البنوك الالكترونية وفق مقررات بازل؛
 - مدى التزام البنوك بمقررات لجنة بازل في ادارة المخاطر الالكترونية وفق بازل.

6-أسباب إختيار الموضوع

- تم إختيار هذا الموضوع لعدة اسباب، نذكر اهمها:
- التطورات التي شهدتها البنوك خاصة البنوك الالكترونية؛
 - قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع؛
 - ارتباط الموضوع بالتخصص.

7-حدود الدراسة

- من أجل دراسة الموضوع وبلوغ الأهداف المرجوة، تم رسم حدود لهذه الدراسة، حيث تناولنا تجارب دولية في مجال الرقابة المصرفية على الاعمال الالكترونية للمصارف حيث تم التطرق لدراسة عربية، وأخرى اجنبية.

8- منهج الدراسة

لمعالجة هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي لتوضيح الإطار النظري لمخاطر البنوك الالكترونية ولجنة بازل، أما الجانب التطبيقي فقد تم دراسة الدراسات التطبيقية للدراسات سابقة، وقد حاولنا التوصل الى اهم النتائج التي تمت في تلك الدراسات.

9- صعوبات البحث

لا يخلو إنجاز أي بحث من مواجهة الصعوبات أو مصادفة عقبات ولا يختلف الأمر بالنسبة لهذا البحث، وقد تمثلت الصعوبات في:

- قلة المراجع والدراسات المحلية حول موضوع الدراسة.

- استحالة القيام بالدراسة التطبيقية نظرا لعدم اعتماد مقررات بازل في البنوك.

10- هيكل الدراسة

لإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث والإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول.

الفصل الاول حول الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، حيث تناولنا في المبحث الاول اساسيات المخاطر المصرفية، وفي المبحث الثاني ماهية ادارة المخاطر المصرفية، اما في المبحث الثالث فتطرقنا فيه الى عمليات ادارة المخاطر المصرفية.

اما في الفصل الثاني فتطرقنا فيه الى ادارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقيات لجنة بازل، فقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، ففي المبحث الاول ماهية لجنة بازل، وفي المبحث الثاني مقررات بازل، اما في المبحث الثالث فتناولنا فيه معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية.

اما الفصل الثالث فكان عبارة عن الدراسة التطبيقية، فقد تم تقسيم الى مبحثين، حيث تناولنا في المبحث الاول اساليب ادارة المخاطر ومحاورها الرئيسية في العمليات الالكترونية وفق لجنة بازل، اما في المبحث الثاني التجارب العالمية لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل.

الفصل الأول

الإطار النظري لإدارة

المخاطر المصرفية

مقدمة الفصل

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية، تجارية أو حتى مالية، ولكن تختلف إدارة المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة وخصوصية المجال التي تنشط فيه، فإدارة المخاطر في المال المصري تشمل مجموعة من الأساليب والاستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالقطاع المصرفي، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة... وغيرها، فإدارة المخاطر المصرفية في البنك تهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة لذا فهي تعد من أهم الإدارات في البنك نظر لأهمية القرارات التي تتخذها في تجنب أو التخلص من الخطر.

مما سبق رأينا أن نقوم في هذا الفصل بالتعرف على إدارة المخاطر المصرفية، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى:

- ❖ المبحث الأول: أساسيات المخاطر المصرفية
- ❖ المبحث الثاني: ماهية إدارة المخاطر المصرفية
- ❖ المبحث الثالث: عمليات إدارة المخاطر المصرفية

المبحث الأول: أساسيات المخاطر المصرفية

لقد تنوعت وتعددت المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، وأصبحت تهدد جوهر عمل البنوك وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر الأموال لديها. وعليه، فقد تولدت حاجة البنوك الى ضرورة تسطير الأهداف واعداد الاستراتيجيات المختلفة لتحديد هذه المخاطر وتعريفها.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية

يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقرض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها، وهناك العديد من التعريفات الخاصة بمصطلح المخاطر البنكية، ومن أهمها ان هذه المخاطر تعرف بأنها التقلبات في القيمة السوقية للبنك¹.

وتعرف ايضا انها: "العقبات والصعوبات التي تواجه البنك وهو يمارس نشاطاته اليومية فالمخاطرة تمثل عدم استطاعة المقرض سداد ما عليه من ديون مما يستلزم خسارة رأس المال المقرض وتمثل الخسارة بالنسبة لأي مقرض الحدث الأكبر خطورة، والمبالغ الغير المسترجعة تؤثر مباشرة على النتائج لذا يجب ان تتابع بحذر مخاطر القروض"².

وعرفت ايضا بأنها: "بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، مما ينتج عنه آثار سلبية، لها قدر على التأثير على تحقيق أهداف المصرف المرجوة، وتنفيذ استراتيجياته بنجاح، فالمخاطر هي امكانية حدوث انحراف معاكس للأنشطة عن المخطط لها فيؤدي لانحراف النتيجة المرغوبة والمتوقعة"³.

وتعرف كذلك بأنها: "عدم انتظام العوائد وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها إلى رأس المال المستثمر هو الذي يشكل عنصر المخاطرة وترجع عملية انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم اليقين المتعلقة بالتنبؤات المستقبلية"⁴.

¹ طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، ص 03.

² منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخل تحليل مهابر، المكتب العربي للنشر والطباعة، ط 4، 1999، ص 44.

³ آل شبيب، دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 231.

⁴ آسيا قاسمي، حمزة فيلاي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011، ص 02.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر المصرفية بأنها جميع المخاطر النظامية التي تصيب كافة القروض بغض النظر عن الظروف البنك المقترض وذلك بفعل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية من الصعب جدا التحكم والسيطرة عليها ومن أمثلة تلك المخاطر تغير اسعار الفائدة

المطلب الثاني: انواع المخاطر المصرفية

هناك تصنيفات عدة لأنواع المخاطر المصرفية وأشكالها، منها¹:

1-مخاطر الائتمان Credit Risk

يمكن للائتمان أن يبنى اقتصادا إذا جرت إدارته بحكمة وبالمقابل ينتج مردودا فعالا من رأس المال والثروة ويحقق الرخاء في النظام المالي ويدفع الاقتصاد العالمي نحو الأحسن، وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسارة المالية التي قد يتعرض لها المصرف المقرض (بسبب عدم قدرة العملاء) المقترضين على السداد أو عدم رغبتهم بالوفاء بالالتزامات المترتبة عليهم، وتأتي مخاطر الائتمان في معظم الحالات من عدم القدرة على الدفع أو السداد. ويمكن تعريف القرض بأنه التدفق النقدي المقدم من المقرض للمقترض مع وعد بسداده في موعد لاحق على وفق شروط وأحكام القرض ويترب على القرض تكلفة محددة (سعر الفائدة) الذي يدفعه المقترض للمقرض علاوة على المبلغ الأصلي في موعد الدفع، ويمكن أن تكون القروض مضمونة أو غير مضمونة؛

2-مخاطر السيولة Liquidity Risk

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين أو المقرضين، أي أن هناك عجزا عن إرضاء المودعين والمتعاملين مما يقود إلى انعدام ثقة الجمهور، وتشير مخاطر السيولة إلى عدم القدرة على جمع الأموال بشكل طبيعي، وتصبح مخاطر السيولة مخاطرة كبرى وربما ينتهي الأمر إلى حدوث أزمة وأحداث غير متوقعة، لأن هذا النقص الشديد في السيولة قد يؤدي إلى الإفلاس وهذا ما يجعل مخاطر السيولة خطر قاتل. وهنا لابد من البحث عن طرق للحصول على الأموال قد تكلف المصرف أكثر من الطبيعي مما قد يؤثر على ربحيته وهذا مرتبط بالوضع المالي؛ أي إذا كان الوضع جيدا فقد لا يحصل اضطراب إلى اقتراض أموال، أما إذا كان العكس فسوف تكون تكاليف الحصول على الأموال مرتفعة وتتمثل مخاطر السيولة بالعجز المحتمل عن الوفاء بالتزامات المصرف عندما يكون المصرف غير قادر على توليد النقدية مع انخفاض الودائع أو زيادة في الموجودات وهذا يخلق تعارضا في نمط الموجودات والإيرادات، وتعد تلبية احتياجات السيولة وإدارتها ضرورية لتشغيل المصارف من خلال

¹ عمر علي كامل الدوري، أنمار ماجد العنبيكي، اختبارات الجهد المتعددة ومدى فعاليتها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الاول، العدد 01، ايلول 2020، العراق، ص 36-38.

ضمان القدرة على الوفاء عند الاستحقاق ويمكن أن تنشأ مخاطر السيولة بشكل عام نتيجة المخاوف المتعلقة باستقرار النظام المالي للبلد الذي يحفز عددا كبيرا من المودعين على سحب أموالهم؛

3-مخاطر السوق Market Risk

هي الانحراف السلبي المحتمل للقيمة السوقية لمحفظة التداول في أثناء مدة تصفية المعاملات وإنها المخاطر التي تسبب خسائر للمصرف نتيجة التغيرات الحاصلة في أسعار السوق وتقلبات أسعار الفائدة، فعند ارتفاع أسعار الفائدة تمل قيمة الأصول طويلة الأجل إلى الانخفاض بشكل أكبر من الأصول قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى انخفاض في حقوق الملكية وتعرف أيضا بالتغير الحاصل في قيمة الموجودات بسبب تقلبات عوامل اقتصادية مثل أسعار الفائدة وأسعار السلع وأسعار الأوراق المالية؛

4-المخاطر التشغيلية Operational Risk

تعرف المخاطر التشغيلية على أنها الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم الكفاية أو الفشل في العمليات المصرفية الداخلية مثل الأشخاص العاملين أو الأنظمة المستعملة أو أحداث خارجية وإنها المخاطر الناتجة عن السياسات المتبعة في المصرف، أي ضعف الرقابة على التكاليف وكثرة أخطاء الموظفين، علاوة على ذلك السرقات التي قد تحدث من الموظفين والعملاء، وهذا يؤدي إلى احتمال حدوث تغيرات في تكاليف التشغيل عما هو متوقع مما يؤدي إلى انخفاض صافي الدخل؛

5-المخاطر الاستراتيجية Strategic Risk

وهي المخاطر المرتبطة بالقرارات والسياسات التي يعمل بها المصرف، وهنا تتحمل الإدارة العليا العبء الأكبر الضمان إدارة استراتيجية ذات أداء مناسب لأن هذه المخاطر لها تأثير على إيرادات المصرف ورأس ماله، وتحدث هذه المخاطر في العمليات المصرفية الإلكترونية بسبب الأخطاء أو الخلل الحاصل في سياسة وآلية تقديم الخدمات، لذا يتطلب توفير أنظمة عالية الدقة تمكن إدارة المصرف من مواجهة جميع التغيرات الاقتصادية، وتعرف أيضا أنها المخاطر الناتجة عن اتخاذ قرارات خاطئة من إدارة المصرف أو تنفيذها بصورة خاطئة مما قد يعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة؛

6-مخاطر أسعار الفائدة Interest Rate Risk

وهي التغيرات المعاكسة في أسعار الفائدة ويكون تأثيرها سلبا على صافي دخل المصارف والمؤسسات المالية، وعند ارتفاع أسعار الفوائد ينخفض هامش ربح المصرف. وهنا يجب التركيز على مواعيد استحقاق الأصول والخصوم ومتابعة جميع التغيرات التي قد تؤثر على أسعار الفائدة وتهدف إدارة مخاطر سعر الفائدة إلى الاحتفاظ بنسبة فائدة ملائمة ومقبولة للمصرف، وكذلك يقع على عاتق الإدارة العليا ومجلس الإدارة فهم طبيعة مخاطر

أسعار الفائدة ووضع الحلول اللازمة لها، ويجب أن تخضع هذه المخاطر إلى إجراء فحص أو اختبار الجهد (الضغط) لمعرفة قدرة ووضع المصرف والظروف التي قد تؤثر عليه عن طريق أنظمة فاعلة قادرة على تزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لغرض اتخاذ قرارات مناسبة يمكن أن تسيطر على هذه المخاطر وتحتاط منها، وإنها المخاطر التي قد تؤثر على أرباح المصرف لسبب غير متوقع أو بسبب التقلبات غير المؤاتية في أسعار الفائدة التي تؤثر سلباً على الإيرادات المصرفية؛

7-مخاطر رأس المال Capital Risk

تعد مخاطر رأس المال من المخاطر المهمة التي تكون ذات تأثير مباشر على المصرف والعمليات التي يقوم بها لأنها تتعلق باستمرارية المصرف، إذ يعد رأس مال المصرف ركيزة أساسية لتهميش الخسائر عند حدوثها، ولتأكيد أهمية رأس المال ومخاطره لآقي اهتماماً واسعة من الدول، إذ أكدت لجنة بازل 2 على العلاقة الطردية بين حجم رأس المال ودرجة مخاطر العمليات المصرفية، وإن هذه المخاطر ليست مستقلة عن باقي المخاطر المصرفية الأخرى بل تتداخل معها ويكون تأثيرها واضحة على رأس مال المصرف وملاءته، وإن زيادة احتمالات مخاطر رأس المال تجعل المصرف عديم الملاءة، ولهذا فإن مخاطر رأس المال قد تؤدي إلى انخفاض في القيمة السوقية. وتتمثل هذه المخاطر بقدرة ومثانة رأس مال المصرف على امتصاص الخسائر في الموجودات من دون أن تتعرض لملاءته المالية إلى أي خطر؛

8-مخاطر أسعار الصرف Foreign Exchange Risk

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف وقد تكبده خسائر كبيرة نتيجة لتحركات في سعر الصرف، وشملت هذه المخاطر عنصرين؛ الأول يشمل التدفقات الداخلية للعملات الأجنبية، والثاني الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، كما وأنها المخاطر الحالية والمحتملة التي قد تؤثر على الأرباح وحقوق المساهمين الناشئة عن تغيرات أسعار صرف العملات الأجنبية، ويتضح من ذلك أن أي تغيير في أسعار الصرف قد يؤثر على التدفقات النقدية للمصرف. حيث تكون مخاطر أسعار صرف العملات مرتفعة إذا كان لدى المصرف موجودات أجنبية وإصدار مطلوبات بعملات مختلفة، ففي هذه الحالة ستؤدي التغيرات في أسعار الصرف إلى تغيرات في الأرباح والقيمة السوقية لحقوق المساهمين؛

9-مخاطر التركيز الائتماني Credit Concentration Risk

وهي المخاطر المتعلقة بالمخاطر الائتمانية والتي تنشأ نتيجة تركيز عمليات المصرف على عميل واحد أو فئة محدودة أو قطاع معين أو حصر التسهيلات الائتمانية في منطقة جغرافية معينة، وعدم قدرة المصرف على تطوير الجدارة الائتمانية إلى أي فئة تحمل التركيز الائتماني بسبب انخفاض كفاءة الموظفين وكذلك عدم توفر البيانات

الدقيقة التي يتم تزويدها المصرف، وأن اعتماد المصرف لفئة معينة قد تعرضه إلى مخاطر جسيمة ونستنتج مما سبق أن جميع أنواع المخاطر ذات تأثير سلبي على المصارف إذا لم تتم معالجتها بصورة علمية، إذ تؤثر هذه المخاطر على ربحية المصرف ورأسماله لذلك يجب إدارتها بطريقة تضمن سلامة المصرف من هذه التأثيرات السلبية التي قد تجعله غير قادرة على الاستمرار في العمل المصرفي، وهناك تفاوت بين أنواع المخاطر هذه إذ ينبغي على إدارة المخاطر أن تتعامل مع متطلبات كل نوع من أنواع هذه المخاطر للسيطرة عليها والحد منها من خلال معالجة مسبباتها.

الشكل رقم 01: أنواع المخاطر المصرفية



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على ما سبق.

المطلب الثالث: أسباب حدوث المخاطر المصرفية

هناك وجهات كثيرة في تفسير مخاطر القروض وتحديد مصادرها وأسبابها ولقد عرفنا أن أخطار القرض أنها تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل (فرد أو شركة الأعمال)، والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل القرض أو فوائده أو الاثنين معا. إن عدم قدرة العميل على التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو وليد عدة مسببات، فقد ترجع إلى العميل أو إلى نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب مخاطر البنوك كما يلي¹:

¹ زقاي سوهيب، ادارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل (دراسة حالة البنوك التجارية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، 2018/2017، ص 15-16.

أولاً: عوامل خارجة عن نطاق البنك (مخاطر عامة)

- تغيرات في الأوضاع الاقتصادية كاتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد أو حدوث انهيار غير متوقع في أسواق المال.

- تغيرات في حركة السوق يترتب عليها آثار سلبية على المقترضين.

ثانياً: عوامل داخلية:

- ضعف إدارة القرض أو الاستثمار بالبنك سواء لعدم الذخيرة أو لعدم التدريب الكافي.

- عدم وجود سياسة افتراضية رشيدة.

- ضعف سياسات التسعير.

- ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

1-المخاطر المهنية

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة التي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع لتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

2-المخاطر الخاصة

وهو الخطر الأكثر انتشاراً وتكراراً والأصعب لتحكم فيه، نظراً لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

-الخطر المالي

يتعلق أساساً بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم تحديد ذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بالاعتماد على خبرة وكفاءة موظفي البنك.

-مخاطر الإدارة

وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح؛ وكذلك النظم المطبقة في مجال الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية لعدم وجود موظفين مؤهلين وذوي خبرة جيدة لدى المقترض.

-الخطر القانوني

وهو يتعلق أساساً بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع النشاط الذي تمارسه ومدى علاقتها بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك مراعاتها هي:

- النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن ... الخ؛
- السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية؛
- علاقة المسير بالمساهمين.

-خطر البلد وخطر القرض

لا يجب الخلط بين خطر البلد وخطر القرض ففي الحالة الأولى عدم ملائمة المقترض سببها هو توقعه الجغرافي لأنه يمارس نشاطه في بلد أجنبي وهو غير قادر على تسديد ديونه، أما في الحالة الثانية فإن عدم الملاءة مرتبطة بالمقترض وهذا نتيجة للتدهور الحاصل في وضعته المالية بدون النظر إلى موقعه الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك في حالة العمليات الدولية، هناك نسبة كبيرة من المقترضين الأجانب ليسو من منظمات خاصة بل هم منظمات عمومية أو تنظيمات حكومية.

3-خطر البلد والخطر السياسي

- يعتبر الخطر السياسي من أحد عوامل خطر البلد لأن عدم الاستقرار السياسي لدولة ما يؤدي إلى ظهور وضعيات متعددة الخطورة بالنسبة للدائن والتي هي:
- إعادة النظر أو إعادة مفاوضات العقود؛
 - التأمين بالتعويض أو بدونه؛
 - تحديد أو منع الاستثمارات الأجنبية؛
 - من هذه الوضعيات نلاحظ أن الديون المستحقة على الدول الغير المستقرة سياسيا ترتفع وتزداد درجة خطورتها حتى ولو تلغي هذه البلدان ديونها نجاح الخارج.

المبحث الثاني: ماهية ادارة المخاطر المصرفية

تعتبر ادارة المخاطر قاعدة او نظام بحيث ان تلتزم بشموليته جميع المؤسسات المالية والمصرفية وتغطية جميع الانشطة المصرفية ويهدف الى تحقيق أفضل العوائد عن دخول مخاطر الاعمال.

المطلب الاول: مفهوم إدارة المخاطر ومبادئها

سنستطرق فيما يلي الى مفهوم ادارة المخاطر ومبادئها.

أولاً: مفهوم ادارة المخاطر

إن السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنك هي كيفية إدارة المخاطر، وعليه يبقى الخطر واردا مادام العمل البنكي قائم، ومن هنا فان تسيير هذه المخاطر لا يعني إخفائها وإنما العمل على احتوائها وهذا لتعظيم العائد الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح.

ومن هنا تعرف إدارة المخاطر البنكية بأنها: "تحديد، تحليل والسيطرة على المخاطر الاقتصادية التي تهدد الأصول المالية للمؤسسة أو المستثمر بصفة أخرى، فان إدارة المخاطر هي تعيين مختل ف حالات التعرض للمخاطر وقياسها ومتابعتها وإدارتها"¹.

كما تعرف بأنها: جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى ادني حد والحفاظ على متطلبات السيولة والأمان، كما تم تعريفها بأنها العملية التي من خلالها يتم تعريف المخاطر وتحديد قياها ومراقبتها"².

وبصفة عامة يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: "عبارة عن منهج او مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة، عن طريق توقع الخسائر المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى حد ادني"³.

ومما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لإدارة المخاطر البنكية على انها "عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة او البنك بصفة منتظمة، او عملية قياس وتقييم الخطر الذي تتعرض له المؤسسة او البنك او يمكن ان تتعرض له في المستقبل ومن ثم تطوير الاستراتيجيات اللازمة لمواجهته، بأقل التكاليف وبقاء آثاره السلبية في حدودها الدنيا"⁴.

¹ شعبان فرج، مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، 2014، ص 77.

² بو علي دليلة، ادارة المخاطر بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وإدارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2014-2015، ص 48.

³ طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر (افراد، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص 51.

⁴ نهاد ويس، تقييم ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013، ص 12.

ثانيا: مبادئ ادارة المخاطر

- ان نجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك تستوجب الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي تحدد بدقة خطة العمل والمهام المنوطة بها قصد الوصول الى تحقيق الأهداف المرجوة، ويمكن إيجازها في النقاط التالية¹:
- ان يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الادارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
 - تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال البنكي؛
 - وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها لمعرفة وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان والسيولة؛
 - تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارات كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية؛
 - استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف ادارة المخاطر

أولاً: أهمية ادارة المخاطر

إن أهمية إدارة المخاطر بالبنوك مستوحاة من الهدف الرئيسي لها المتمثل في قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها، وتتجلى لنا هذه الأهمية فيما يلي²:

-أداة لتنفيذ الاستراتيجية

تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، فبدون إدارة المخاطر لا يمكن رؤية النتائج المحتملة أو التقلبات المحتملة للربحية، ولن يكون بالإمكان السيطرة على حالات عدم التأكد المحيطة بالمكاسب المتوقعة. وتنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة مفادها أنه بدونها ستكون عملية تنفيذ الاستراتيجية مقصورة على القواعد الإرشادية التجارية دون النظر لتأثيرها على مفاضلة مخاطر العائد الخاصة بالبنك.

-تنمية الميزة التنافسية

التعرف على المخاطر مدخل ضروري لمعرفة الأسعار الواجب تقاضيها من العملاء، وهي الأداة الوحيدة التي تسمح بالتمايز السعري بين العملاء ذوي المخاطر المتباينة، فإذا لم يقيم البنك بالتسعير تظهر تأثيرات معاكسة، بحيث يتقاضى أسعاراً مبالغاً فيها من العملاء ذوي المخاطر المنخفضة والعكس لذوي المخاطر المرتفعة،

¹ محمودي مليك، ملاك سلوى، ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، المجلد 02، المسيلة، 2018، ص 251.

² طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر: افراد، ادارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 223-230.

وهذا ما يربط العملاء ذوي المخاطر المنخفضة ويدعم ذوي المخاطر العالية، مما يؤدي بالمنافسين لاجتذاب هذا الصنف من العملاء من خلال تقديم أسعار أقل.

- قياس مدى كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات

إن الخسائر هي نتيجة لكل المخاطر، ومخاطر القدرة على الوفاء هي النتيجة النهائية لكل المخاطر المقترنة برأس المال المتاح الذي يحدد الخسائر القصوى التي تتجاوزها حالات العجز عن الدفع، إن هذا الدور مبني على مبادئ يمكن عرضها على النحو التالي¹:

- يجب أن يغطي رأس المال الانحرافات السلبية للخسائر في كل الحالات تقريبا حتى المستوى الذي يتم عنده الحكم على الوفاء بأنه مقبول لدى المديرين ومالكي الأسهم.

- كل الخسائر غير المتوقعة المتجاوزة لمبلغ رأس المال تولد عجز البنك عن الدفع؛

- مخاطر القدرة على الوفاء نتيجة مشتركة لكل من رأس المال المتاح والمخاطر التي تم تحملها.

- أداة لاتخاذ القرار

إن البنوك التي تتحكم في مخاطرها لديها القدرة على اتخاذ قرارات سليمة ومعرفة المخاطر عنصر أساس ي في عملية اتخاذ القرار؛

- المساهمة في اتخاذ قرارات التسعير

إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها، وبدون العلم بالمخاطر لا تكون الهوامش قابلة للمقارنة من معاملة لأخرى ومن عميل لآخر أو عبر وحدات الأعمال .. كما أن القدرة على تسعير المخاطر وتحميلها على العملاء يسمح باتخاذ عدة إجراءات قادرة على التوفيق بين رأس المال المتاح والمخاطر.

- رفع التقارير عن المخاطر ومراقبتها

بدون قياس المخاطر يصبح من غير الممكن مقارنة المكاسب عبر المنتجات أو العملاء أو وحدات الأعمال، ومن السهل زيادة الهوامش عن طريق تحمل المخاطر، والحل البسيط هو إقراض العملاء ذوي المخاطرة العالية الذين تكون معدلات عجزهم عن السداد فوق المتوسط في المستقبل، ولكن هذه السياسة تقود إلى زيادة فورية في الهوامش، ثم في مرحلة ثانية إلى حالات عجز عن السداد.

إن مراقبة المخاطر يمكن أن تشجع على تحملها عن طريق توفير معلومات واضحة ومباشرة عن المخاطر، ومع المخاطر غير المعلومة يسود الحذر ويحول دون اتخاذ قرار بتحمل المخاطرة رغم أن يمكن أن تكون

¹ طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص 230-232.

متماشية مع مخاطرها، وإذا لم يستطع موظفو الائتمان أن يبينوا أن الهوامش والرسوم المتوقعة تغطي بالفعل المخاطر، فإن إدارة الائتمان سوف تحجم عن الإقدام على تلك المخاطر.

ثانيا: أهداف ادارة المخاطر

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر وإدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها وذلك لأهمية مثل هذه الحماية باستمرار البنك وسلامة وجوده، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيسي إلى¹:

أولاً: استقرار الأرباح أو المكاسب

حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

ثانيا: استمرارية النمو

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد استراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تحدد النمو الاقتصادي للبنك.

ثالثاً: تعظيم قيمة البنك

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

¹ ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص 39.

المبحث الثالث: عمليات ادارة المخاطر المصرفية

ان توسع النشاط الاقتصادي وتنوعه تولد عنه تزايد مستوى المخاطر وكثرتها واصبحت بذلك صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة وهو امر استدعى السعي لمحاولة إيجاد طرق واساليب للتعامل مع هذه المخاطر والتحكم فيها.

المطلب الاول: مراحل ادارة المخاطر المصرفية

تتمثل مراحل ادارة المخاطر المصرفية في:

-تحديد المخاطر

من أجل إدارة المخاطر لابد ابتداءً من تحديدها. كل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح قرض وهذه المخاطر هي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة ومخاطر تشغيلية. إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب أن تفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحافظة ككل.

-قياس المخاطر

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بنشاط معين، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بإبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. إن القياس الصحيح والذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.

-ضبط المخاطر

بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط هذه المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجني نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات، تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

إن على الإدارة أن توازن ما بين العائد على المخاطر وبين النفقات اللازمة لضبط هذه المخاطر. على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات التي تبين المسؤولية والصلاحيات

-مراقبة المخاطر

على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر في دقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك.

على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهره نظام المعلومات وكذلك فإن توقف العميل عن الدفع يترتب عليه حرمان البنك من هامش الربح أيضاً على هذا القرض، وبالتالي فإن نظام المعلومات الذي يعكس التغير في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض على أهمية كبيرة بالنسبة إلى البنك. بشكل عام فإن الرقابة على المخاطر تعني تطور أنظمة التقارير في البنك التي تبين التغيرات المعاكسة في وضع المخاطر لدى البنك وما هي الاستعدادات المتوفرة لدى البنك للتعامل مع هذه المتغيرات.

المطلب الثاني: العناصر الرئيسية في إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر لكل مؤسسة مالية يجب أن يشتمل على العناصر الرئيسية التالية¹:

- رقابة فاعلة من قبل مجلس الإدارة والادارة العليا

تتطلب إدارة المخاطر إشراف فعلي من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا ويجب على مجلس الإدارة اعتماد أهداف، واستراتيجيات، وسياسات وإجراءات إدارة المخاطر التي تتناسب مع الوضع المالي للمؤسسة، وطبيعة مخاطرها، ودرجة تحملها للمخاطر، ويجب أن يتم تعميم تلك الموافقات على كافة مستويات المؤسسة المعنية بتنفيذ سياسات إدارة المخاطر.

كذلك على مجلس الإدارة التأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر لممارسة أنشطة البنك، بما في ذلك وجود أنظمة ذات كفاءة لقياس ومراقبة حجم المخاطر والإبلاغ عنها والتحكم فيها. أما الإدارة العليا فيجب أن تقوم بشكل مستمر بتنفيذ التوجهات الاستراتيجية التي أقرها مجلس الإدارة، كما أن عليها أن تحدد خطوة واضحة للصلاحيات والمسؤوليات المتعلقة بإدارة ومراقبة المخاطر والإبلاغ عنها. كذلك ضرورة التأكد من استقلال القسم المكلف بإدارة المخاطر عن الأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر وأن يتبع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا خارج نطاق الإدارة المكلفة بالأنشطة التي تؤدي إلى نشوء المخاطر.

- كفاية السياسات والحدود

على مجلس الإدارة والإدارة العليا العمل على ضرورة أن تتناسب سياسات إدارة المخاطر مع المخاطر التي تنشأ في البنك. كذلك ضرورة العمل على اتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر بما في ذلك تحديد المخاطر، وقياسها، وتخفيفها، ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحكم فيها. ولذلك يجب تطبيق سياسات ملائمة، وسقوف وإجراءات وأنظمة معلومات وإدارة فعالة لاتخاذ القرارات وإعداد التقارير اللازمة وبما يتناسب مع نطاق ومدى وطبيعة أنشطة البنوك

¹ إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ط 2، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2010، ص 45-42.

– كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياسات كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير وبالتالي فإن رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وبالوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأداء وغيرها. ويجب أن تنسجم درجة تعقيد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته. وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير إدارية تتعلق بنشاطات رقابة المخاطر. مثل هذه التقارير قد تشمل تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية والأرباح والخسائر، قائمة بالديون تحت المراقبة، قائمة بالقروض المستحقة وغيرها. لذلك يتوقع أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك.

– كفاية أنظمة الضبط

إن هيكل وتركيب أنظمة الضبط في البنك هي حاسمة بالنسبة إلى ضمان حسن سير أعمال البنك على وجه العموم وعلى إدارة المخاطر على وجه الخصوص. إن إنشاء والاستمرار في تطبيق أنظمة رقابة وضبط بما في ذلك تحديد الصلاحيات وفصل الوظائف هي من أهم وظائف إدارة البنك. في الحقيقة فإن مهمة فصل الوظائف تعتبر الركيزة الأساسية في موضوع إدارة المخاطر. وفي حال عدم وجود مثل هذا الفصل، فإن مصير ومستقبل البنك سيكون مهدد بالمخاطر وربما بالفشل. وهذا في الحقيقة يتطلب تدخل من قبل السلطات الرقابية من أجل تصويب هذا الوضع.

إن من أهم حسنات أنظمة الرقابة والضبط إذا أحسن تطبيقها أن توفر تقارير مالية مهمة ذات مصداقية عالية كذلك تساعد على التقيد والالتزام بالأنظمة والقوانين مما يساهم في حماية موجودات البنك.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع يجب إيلاء تقارير مدققي الحسابات الداخلي والخارجي الأهمية اللازمة من أجل الاطلاع على نطاق أنظمة الرقابة والضبط كذلك يجب أن يتم إعادة النظر من وقت إلى آخر بأنظمة الرقابة للتأكد من مدى انسجامها مع التغيرات التي تحدث في نشاطات البنك.

المطلب الثالث: أطراف إدارة المخاطر ومهامها

سنحاول من خلال هذا المطلب عرض الإطار العام لعملية إدارة المخاطر من حيث تحديد المسؤوليات، ثم نقوم بعد ذلك بدراسة مختلف الوظائف المفتاحية لهذه العملية:

أولاً: أطراف إدارة المخاطر

إن مسؤولية المحافظة على النظام المصرفي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الرئيسيين الذين يديرون ابعادا مختلفة من المخاطر المالية ومخاطر التشغيل، ويطلق على ذلك الشراكة في إدارة المخاطر،

وتجدر الإشارة أنه أصبح لدى الكثير من البنوك، وخصوصا الكبرى منها تحديدا واضحا ودقيقا لمسؤولية كل طرف رئيسي ومحاسبته وذلك في الإطار أو البعد المحدد له في مجال المخاطر.

وتمثل إطار الشراكة في إدارة المخاطر في مجموع العلاقات القائمة بين مجلس إدارة البنك، الإدارة العامة للبنك، المساهمين وغيرهم، وكذا نطاق المسؤولية المخولة لكل طرف في مجال إدارة المخاطر¹:

1-المراقبون/المشرفون

لا يستطيع المراقبون أن يمنعوا انهيار أو إفلاس البنك، ولكن دورهم الرئيسي هو تسهيل عمليات إدارة المخاطر، وتشجيع وجود بيئة ملائمة لإدارة المخاطر في البنك إن الوظيفة الأساسية للإشراف البنكي تتمثل في الرقابة والتقييم ودعم عملية إدارة المخاطر بما يساعد على تعزيز استقرار النظام البنكي.

2-المساهمون

يلعب المساهمون دورا أساسيا في الإشراف البنكي ولهم القدرة على تحديد توجه البنك، كما تقع على عاتقهم مسؤولية اختيار مجلس إدارة كفاء يتكون من أعضاء ذوي خبرة مؤهلين لتسيير توجهات البنك.

3-مجلس الادارة

تقع مسؤولية إدارة البنك على مجلس الإدارة، فهو الذي يقوم بإعداد الاستراتيجيات وتعيين الموظفين، خصوصا الإدارة العليا، ووضع سياسات التشغيل، كما تقع على عاتقه مسؤولية تعزيز قوة البنك ورفع مستوى أدائه.

4-الادارة التنفيذية

وهي الإدارة المسؤولة عن تطبيق السياسات التي يضعها مجلس الإدارة، ويجب أن يكون لدى المدراء التنفيذيين الخبرة والقدرة على المنافسة والدراسة الكافية بإدارة المخاطر التي يتعرض لها البنك.

5-لجنة التدقيق والمصدق الداخلي

تعتبر لجنة التدقيق بمثابة امتداد لوظيفة مجلس الإدارة، حيث تتولى هذه اللجنة مهمة التأكد من التزام البنك بأنظمة رقابية داخلية ونظم المعلومات، وعلى الرغم من أن لجنة التدقيق والتدقيق الداخلي تلعب دورا هاما في مساعدة الإدارة على تحديد وإدراك المخاطر بصورة جيدة، إلا أن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق جميع مستويات الإدارة بالبنك.

¹ زقاي سوهيب، مرجع سابق، ص 18-20.

6- المدققين الخارجيين

يلعب المدققين الخارجيين دوراً تقييمياً في عمليات تحليل المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر، فاهتمامهم يكون منصبا ليس على التحليل التقليدي للميزانية والأرباح والخسائر، ولكن يجب أن يكون تدقيقهم مركزاً على المخاطر، وأن يكون هناك تنسيق بينهم وبين المراقبين في السلطة الرقابية.

7- الجمهور العام/المتعاملون مع البنك

كذلك الشأن بالنسبة للمتعاملين مع البنك، وخصوصاً المودعين، فهم معنيون بإدارة المخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك من خلال حرصهم على تقييم البنك بدقة على ضوء المعلومات المالية ونتائج التحليل المالي المصرح بها من طرف هذا الأخير، ونظراً لأهمية الإفصاح في عملية انضباط السوق وشفافيته، فقد ركز اتفاق بازل (3) على أهمية الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بالبنك الكمية منها والوصفية.

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الإدارة السليمة تلزم كل مؤسسة مالية أو مصرفية بتحديد الأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر وذلك ضمن هرم متسلسل لمستويات مختلفة تشمل المستوى الاستراتيجي، المستوى الكلي والمستوى الجزئي:

- المستوى الاستراتيجي

- ويتم فيه تحديد مهمة إدارة المخاطر ووظيفتها وتعريفها من قبل الإدارة العليا، حيث تحدد النقاط التالية:
- الأنشطة الواجب إتباعها لإدارة المخاطر؛
- رسم الاستراتيجيات الملائمة لإدارة المخاطر؛
- إنشاء نظاماً مناسباً للتأكد بأن المستوى العام للمخاطرة هو ضمن المستوى المحدد.
- والمرغوب من الإدارة العليا، وأن العوائد تتلاءم مع مستوى المخاطرة الذي تتحمله المؤسسة.

- المستوى الكلي

ويتضمن إدارة المخاطر ضمن خطوط العمل المحلية، حيث يتم القيام بالأنشطة المتعلقة بإدارة المخاطر من قبل المدراء والذين يقومون بعملية المراجعة لمستوى المخاطر بالمؤسسة.

- المستوى الجزئي

يتضمن خطوط العمل الأساسية التي تنتج عنها مستويات المخاطر المختلفة، حيث يتم القيام بمهمة إدارة المخاطر من قبل الأفراد بالنيابة عن المؤسسة، مثل القيام بعمليات تنظيم القروض وعمليات التمويل، كما أن إدارة المخاطر هنا تتبع السياسات الموضوعة من قبل الإدارة العليا.

ثانيا: مهام إدارة المخاطر المصرفية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي¹:

- وضع سياسة واستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسية وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة؛
- التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛
- بناء الوعي الثقافي داخل البنك، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر؛
- إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح؛
- اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛
- تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى
- قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛
- اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

¹ ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، مرجع سابق، ص 37-38.

خلاصة الفصل

في ختام هذا الفصل المتمحور حول الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر المصرفية، نشير إلى أن تركيزنا فيه كان منصبا على ثمانية عناصر أساسية مست بالدرجة الأولى مفهوم المخاطر البنكية وتصنيفاتها، ثم مفهوم إدارة المخاطر البنكية ومبادئها وأهميتها وأهدافها، مروراً بمراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية، ويعتبر هذا كله تمهيدا لدراسة اهم عنصر لهذه الدراسة الا وهي اتفاقيات بازل.

الفصل الثاني

إدارة المخاطر المصرفية الالكترونية

وفق اتفاقيات لجنة بانزل

تمهيد الفصل

إذا كان القطاع المالي هو أكثر القطاعات الاقتصادية تعاملًا مع المخاطر المصرفية فإن التطور الاقتصادي المعاصر، قد أظهر من ناحية أن سلامة هذا القطاع ونموه وكفاءة عملة شرط أساسي للتقدم الاقتصادي بشكل عام، ومن ناحية أخرى فإن هذا القطاع المالي هو من أكثر القطاعات الاقتصادية اندماجًا في الاقتصاد العالمي، ومن هنا فالاهتمام بالسلامة المالية وترشيده إدارة مخاطرها، أصبح من أولويات المجتمع الدولي، ومع سرعة تطور العلاقات الدولية المعاصرة في مختلف الجوانب، أصبح من الضروري وضع ترتيبات وقواعد ومعايير دولية تضبط وتنظم سير العمل المصرفي.

في ظل هذه المعطيات بدأ التفكير والبحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر وإيجاد قاعدة مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم وتقوم على تنسيق بين السلطات الرقابية لتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البنوك ونتيجة لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية في ظل تفاقم أزمة المديونية الخارجية للدول النامية وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية وتعرض هذه البنوك في كل من ألمانيا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

- ❖ المبحث الأول: ماهية لجنة بازل
- ❖ المبحث الثاني: مقررات بازل
- ❖ المبحث الثالث: معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

المبحث الأول: ماهية لجنة بازل

المطلب الأول: نبذة عن مقررات بازل

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية وتكونت من مجموعة الدول الصناعية العشر، وذلك في نهاية سنة 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، وقد حدث ذلك بعد أن تفاقمت أزمة الديون الخارجية للدول النامية وتزايد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك العالمية، وتعثر بعض هذه البنوك يضاف إلى ذلك المنافسة القوية من جانب البنوك اليابانية للبنوك الأمريكية والأوروبية بسبب نقص رؤوس أموال تلك البنوك، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه في ظل العولمة ازدادت فروع البنوك الأمريكية والأوروبية انتشاراً في أنحاء العالم خارج الدولة الأم. وقد تشكلت لجنة بازل تحت مسمى "لجنة التنظيمات والإشراف والرقابة المصرفية" وقد تكونت من مجموعة الدول العشر وهي: كندا، فرنسا، إيطاليا، اليابان، هولندا، السويد، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، ولوكسمبورج.

وتجدر الإشارة أن لجنة بازل هي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية، وإنما أنشئت بموجب قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنوية، ويساعدها فريق عمل من الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك، ولذلك فإن قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأية صفة قانونية أو إلزامية على الرغم من أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة "فعلية" كبيرة، وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان لتشجيع الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات

كذلك تلجأ بعض المنظمات الدولية، فضلاً عن بعض الدول إلى ربط مساعدتها للدول الأخرى بمدى احترامها لهذه القواعد والمعايير الدولية، وتتضمن برامج الإصلاح المالي الصندوق والبنك الدوليين في كثير من الأحوال شروطاً بإلزام الدول بإتباع القواعد والمعايير الدولية في مجال الرقابة على البنوك وغيرها من قواعد ومعايير الإدارة السليمة، فالقواعد التي تصدرها لجنة بازل تتمتع بهذا الإلزام الأدبي الذي يصاحبه في معظم الأحوال تكلفة اقتصادية عند عدم الانصياع لها.

وهكذا أقرت لجنة بازل معياراً موحداً لقياس كفاية رأس المال سنة 1988 ليكون ملزمة لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي كمعيار دولي أو عالمي للدلالة على قوة ومتانة المركز المالي للبنك ليقوي ثقة المودعين به من منظور تعميق ملاءة البنك. وتلتزم كافة البنوك بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة بعد ترجيحها بأوزان المخاطر الائتمانية إلى 8% كحد أدنى، وعلى الجميع أن يجعلوا أوضاعهم تتوافق مع هذه النسبة نهاية سنة 1992.

وفي سنة 1999 أصدرت اللجنة مقترحا لإطار كفاية رأس المال ليحل محل اتفاق بازل 1988 الذي أخذ بعين الاعتبار التطورات التي طرأت على النشاط المصرفي وزيادة ظهور الأدوات والمشتقات المالية، وأطلق على الاتفاق الجديد بازل 2¹، وفي عام 2010 قدمت اللجنة تقريرها الثالث تحت مسمى متطلبات لجنة بازل 3.

المطلب الثاني: أسباب انشاء لجنة بازل واهدافها

أولا: أسباب انشاء لجنة بازل

تم إنشاء لجنة بازل لرقابة المصرفية نتيجة للعديد من الاسباب والمتغيرات التي عرفها نشاط البنوك على المستوى العالمي، ومن أهم هذه الأسباب نذكر ما يلي²:

- تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث؛
- ازدياد حجم ونسبة الديون المشكوك في تحصيلها؛
- تعثر بعض البنوك نتيجة للأوضاع السائدة آنذاك؛
- سياسة تخفيف القيود على البنوك وخاصة في أمريكا وبريطانيا؛
- المنافسة القوية بين البنوك العالمية؛
- التطورات الاقتصادية (التضخم، تقلبات أسعار الصرف وأسعار الفائدة، العوالة، الخصخصة، الأزمات المالية...)
- التطورات البنكية (ظهور تقنيات بنكية عصرية ومنها المشتقات المالية)؛
- التطورات التكنولوجية (تقدم كبير في نظم الاتصالات والمعلومات، زيادة حجم التجارة الإلكترونية).

ثانيا: أهداف لجنة بازل

تعتبر لجنة بازل منذ إنشائها ملتقى التعاون للدول الأعضاء في مجال الرقابة البنكية. فهي تهدف بشكل عام وعلى المستوى الدولي، إلى تعزيز نوعية وفعالية الرقابة البنكية وذلك من خلال³:

- المساهمة في تقوية استقرار النظام المصرفي الدولي وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية في الدول النامية بسبب توسع البنوك الدولية خاصة الأمريكية منها التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا مما اضطرها إلى إسقاط الديون أو توريقها؛

¹ وفيق حلمي الاغا، نسيم حسن أو جامع، توافق معايير بازل 2 وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الرادفين، المجلد 33، العدد 105، 2011، جامعة الموصل، العراق، ص 164.

² أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف 1، 2012/2013، ص 16.

³ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص 82-83.

-إزالة مصدر رئيسي للمنافسة غير المتكافئة بين البنوك في الأسواق الدولية، والمتمثل في الفروق في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي، ما دفع لجنة بازل إلى التأكيد على ضرورة توافر العدالة والتناسق في تطبيق نسب كفاية رأس المال؛

-العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للبنوك عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية؛

-تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة.

ما يمكن استخلاصه في الأخير أن لجنة بازل هي لجنة للرقابة المصرفية الدولية عملت منذ تأسيسها على إقرار معيار دولي موحد لكفاية رأس المال للدلالة على مكانة المركز المالي للبنك ويقوي ثقة المودعين فيه من جهة، وتقليل المخاطر التي تتعرض لها البنوك من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مفهوم كفاية رأس المال

يعد رأس المال أحد أهم مرتكزات العمل المصرفي، إذ يؤدي وظيفة أساسية للمصارف التجارية تتمثل بالضمان الذي يعتمد عليه المودعون ضد المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف في قروضه واستثماراته، وهذا يعني أن زيادة رأس المال تؤدي إلى زيادة ضمان المودعين ضد مخاطر استخدام أموالهم. ومن ثم فإن رأس المال يجب أن يكون كافية لتوفير الأمان والطمأنينة للمودعين وتحقيق أهداف المصرف في تعظيم الأرباح والاستمرار والنمو.

ويؤدي رأس المال وظائف أخرى تتمثل في تمويل شراء الموجودات الثابتة والتوظيف في بدء حياة المصرف، فضلا عن تمثيل المالكين في مجالس الإدارة. إلا أن وظيفة الحماية والحفاظ على أموال المودعين تعد الوظيفة الرئيسة، وعليه فإن الاهتمام بكفاية رأس المال أصبح من أهم القضايا المعاصرة، إذ بدأ مفهوم كفاية رأس المال ومعايره يحتل أهمية متزايدة في ظل التطورات المتسارعة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية بوصفها خط الدفاع الأول عن أموال المودعين وصمام الأمان في مواجهة المخاطر والأزمات التي تتعرض لها المصارف، ولهذا تتحوط المصارف لهذه المخاطر بعدة طرائق وأساليب من أهمها تدعيم رؤوس أموالها واحتياطاتها، فضلا عن أهميتها في منح قدرة أكبر للمصرف على تنويع خدماته

وبهذا يمارس رأس المال في المصارف دورا مهما في المحافظة على سلامة ومثانة وضع المصارف وسلامة الأنظمة المصرفية بشكل عام، إذ يمثل الجدار الذي يمنع تسرب الخسائر غير المتوقعة إلى أموال المودعين، ولاسيما

أن المصارف تعمل في بيئة تكتنفها درجة عالية من عدم التأكد، الأمر الذي ينشأ عنه تعرضها لمخاطر عديدة، وتتمثل هذه المخاطر بشكل رئيسي الى نوعين رئيسين:

1- الخسائر المتوقعة

وتتمثل بالخسائر التي تحدث بشكل متكرر لأي مصرف ويكون حجم هذه الخسائر عادة صغيرا. وتغطي من المصاريف التشغيلية.

2- الخسائر غير المتوقعة

وتشمل الخسائر التي تحدث نادرة، إلا أن آثارها على المصرف تكون كبيرة. وتغطي من رأس المال، وإذا لم يكن كافية فسوف تتسرب الخسائر إلى أموال المودعين، وهذا يعني أن زيادة الملاءة المالية للمصرف تقلل من احتمالية وقوع خسارة بحجم قد لا يكفي رأس المال لاستيعابها، ومن ثم كلما زاد رأس المال زادت قدرة المصرف على تحمل نتائج الخسائر الكبيرة.

هذا وتعد سلامة ومثانة النظام المصرفي واحدة من أكثر الأمور أهمية للسلطات الرقابية التي تركز على مثانة النظام المصرفي.

والحد الأدنى المطلوب للإبقاء على مثانة النظام المصرفي وتعبّر عدم الكفاية عن احتمالية تعرض المصرف للإعسار أو الإفلاس، وهذا يعني أن انخفاض هذه الاحتمالية يؤدي إلى ارتفاع درجة مثانة المصرف وبهذا تعرف الكفاية بأنها القدرة المالية النهائية على إعادة دفع الالتزامات، ولما كانت مجموع الموجودات متساوية المجموع المطلوبات، لذا فإن القدرة النهائية على إعادة الدفع لكل من المودعين والمالكين من حملة الأسهم تعني أن مجموع الموجودات يزيد على مجموع المطلوبات.

ويعد المصطلحان كفاية رأس المال والقدرة الإيفائية مفهوماً واحداً يعبر عن القدرة النهائية للمصرف على سداد التزاماته، وهما وجهان لعملة واحدة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد كفاية رأس المال لمصرف ما بسبب صعوبة التنبؤ بسلوك المودعين والمقترضين في المستقبل تمكن الخبراء من وضع عدة مؤشرات لاحتساب مدى كفاية رأس المال لعل أهمها:

-نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:

وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع من رأسماله؛

-نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات

وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات، وزيادة هذه النسبة تحقق الحماية الأفضل للمودعين، وهو ما تهدف إليه إدارة المصرف إلا أن هذه النسبة لا تمثل مقياساً دقيقة لكفاية رأس المال لأنها لا تميز بين موجودات المصرف تبعاً لدرجة المخاطرة؛

-نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات ذات المخاطرة

وتعد هذه النسبة منطقية إلى حد ما، لأن حق الملكية هو الحارس الأخير ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في موجوداته وليس في ودائعه، فالودائع في حد ذاتها لا تحوي خطورة إلا إذا استخدمت في القروض والاستثمارات، وتشير هذه النسبة إلى استبعاد الموجودات التي لا تشتمل على مخاطر ائتمانية مثل الأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية واذونات الخزائنة والسندات الحكومية. ويستدل من هذا المعيار قدرة حق الملكية على مواجهة مخاطر عدم التسديد الناجمة عن الموجودات ذات المخاطرة التي تمثل كل موجودات المصرف باستثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة، فضلاً عن الموجودات غير الخطرة المبينة سابقاً، إذ تختلف درجة المخاطرة باختلاف طبيعة الموجودات التي يتم تمويلها بالودائع؛

وبناء على ما تقدم، فإن حجم رأس المال الملائم للمصرف يتوقف على حجم الموجودات المعرضة للمخاطر ودرجة المخاطرة في كل من هذه الموجودات¹.

¹ سجي فتحي محمد، متطلبات بازل 1 وبازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 91، 2008، جامعة الموصل، العراق، ص 262.

المبحث الثاني: مقررات بازل

المطلب الأول: إتفاقية لجنة بازل 01

سنستطرق فيما يلي الى تعريف اتفاقية بازل 01 والجوانب الاساسية لها.

أولاً: التعريف بإتفاقية بازل 01

تعتبر اتفاقية بازل الأولى أول اتفاقية صاغتتها لجنة بازل للرقابة البنكية، وهذا للضرورة الملحة لتعزيز الجهاز البنكي على تحمل الصدمات، تأمين التكافؤ في ميدان المنافسة عن طريق توحيد متطلبات رأس المال على المستوى الوطني، وتحديد حد أدنى لرأس المال مما يؤدي الى استخدام المزيد من الديون لتمويل القروض، الأمر الذي يقلل من تكلفة الأموال وزيادة الربحية، وفي نفس الوقت تم الطلب من البنوك اليابانية الإبقاء على رأس مال أقل أو السماح لها بالعمل مع نسبة أعلى من المؤسسات البنكية القائمة في بلدان أخرى مما يعطي البنوك اليابانية ميزة تنافسية¹.

وتعرض هذه الاتفاقية نتائج عمل لجنة بازل على مدى عدة سنوات لتأمين التقارب الدولي للأنظمة الرقابية التي تحكم رأس المال في البنوك الدولية، بعد نشر مقترحات اللجنة في ديسمبر 1987، تم دراستها في الدول الصناعية الكبرى كما تم تعميم هذه المقترحات أيضا على السلطات الإشرافية في أنحاء العالم، ونتيجة لهذه الدراسة تم إجراء تغييرات على المقررات الأصلية بعد موافقة جميع الأعضاء وتم إقرارها في جويلية 1988 من قبل محافظي البنوك المركزية للدول العشرة².

وتهدف هذه الاتفاقية الى تحديد تعريف لرأس المال الرقابي، قياس التعرض للمخاطر، قواعد تحديد المستوى لرأس المال المراد الاحتفاظ به لتغطية المخاطر، وقامت بوضع حد أدنى للعلاقة بين رأس المال وبين الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بالأوزان تبلغ نسبة 8 % على الأقل، على أن تلتزم البنوك بالوصول الى هذا الحد مع نهاية سنة 1992، كما قامت اللجنة بوضع ترتيبات انتقالية حتى تتمكن البنوك ذات المستويات المنخفضة من رفع رأس مالها تدريجيا لبلوغ النسبة المحددة لكفاية رأس المال وهذا بوضع معيار انتقالي قدره 7.25 % مع نهاية سنة 1990.

¹ أوصغر لويوة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص 65.

² Basele commette on banking supervision international , convergene if capital, mearsurment, and capitale standarse, basle, July, 1983,p 3.

في البداية كانت الاتفاقية موجهة لتطبيق لتحقيق التوافق في مستويات رأس المال بين البنوك الدولية، خاصة في الدول العشرة إلا أن العديد من السلطات الإشرافية في العديد من الدول قامت باعتمادها، الأمر الذي أدى إلى تحسين سلامة الأنظمة البنكية في البلدان النامية والاقتصادات الانتقالية¹.

ثانيا: الجوانب الأساسية لاتفاقية بازل 01

انطوت اتفاقية بازل 01 على العديد من الجوانب أهمها²:

1- التركيز على المخاطر الائتمانية

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذاً في الاعتبار المخاطر الائتمانية أساساً، بالإضافة إلى مراعاة مخاطر الدول إلى حد ما. ولم يشمل معيار كفاية رأس المال - كما جاء بالاتفاقية عام 1988 - مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر الاستثمار في الأوراق المالية.

2- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن يفوق معيار رأس المال لدى بنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية. فيجب أولاً كفاية المخصصات ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار كفاية رأس المال.

3- تقسيم دول العالم إلى مجموعتين من حيث أوزان مخاطر الائتمان

قامت مقررات لجنة بازل على أساس تصنيف الدول إلى مجموعتين، الأولى متدنية المخاطر وتضم مجموعتين فرعيتين، والثانية ذات المخاطر المرتفعة.

أ- المجموعة الأولى

وتضم:

- الدول الأعضاء في منظمة التعاون الدولي الاقتصادي والتنمية (OCDE) يضاف إليها دولتين هما: سويسرا والمملكة العربية السعودية؛
- الدول التي قامت بعقد بعض الترتيبات الاقتراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: أستراليا، النرويج، النمسا، البرتغال، نيوزلندا، فنلندا، آيسلندا، الدانمرك، اليونان وتركيا.

¹ أوصغر لوزيرة، مرجع سابق، ص 66.

² حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2013/2014، ص 95-98.

وقد قامت اللجنة بتعديل هذا المفهوم في جويلية 1994 وذلك باستبعاد أي دولة من هذه المجموعة لمدة خمس سنوات إذا ما قامت بإعادة جدولة دينها العام الخارجي.

ب- المجموعة الثانية:

وتشمل كل دول العالم ما عدا الدول المدرجة في المجموعة الأولى.

4- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة، وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى. فعند حساب معيار كفاية رأس المال، ترجح مخاطر الأصل من خلال خمسة أوزان هي: (صفر بالمئة، 10%، 20%، 50%، 100%)، وإتاحة قدر من المرونة في مجال التطبيق للدول المختلفة، فقد تركت اللجنة للسلطات النقدية المحلية حرية اختيار وتحديد بعض أوزان المخاطر. كما أن إعطاء وزن مخاطر لأصل ما لا يعني أنه أصل مشكوك في تحصيله بذات الدرجة، وإنما هو أسلوب ترجيحي للفرقة بين أصل وآخر حسب درجة المخاطر بعد تكوين المخصصات اللازمة. والجدول الموالي يعكس لنا أوزان المخاطرة حسب أصناف الأصول:

جدول رقم (01): أوزان المخاطر حسب أصناف الأصول داخل الميزانية العمومية للبنك

الأصول	الترتيب	درجة
النقدية المطلوبات من الحكومة المركزية والبنوك المركزية، مقومة بالعملة الوطنية المعمول بها. المطلوبات الأخرى من الحكومات المركزية لدول OCDE وبنوكها المركزية المطلوبات المعززة بضمانات نقدية أو بالأوراق المالية للحكومات المركزية لدول OCDE	أ- ب- ج- د-	صفر %
المطلوبات من مؤسسات القطاع العام المحلية والقروض المضمونة من قبلها (باستثناء الحكومة المركزية). مطلوبات من بنوك مرخصة في دول OCDE أو قروض مضمونة من قبلها	أ- ب-	صفر بالمئة، 10%، 20%، 50% بحسب تقدير السلطة
المطلوبات من بنوك التنمية عابرة الأمم (مثل البنك الدولي، بنك التنمية الإفريقي، بنك التنمية الآسيوي، بنوك الاستثمار الأوروبي والاتحاد الدولي لبنوك التنمية) والمطلوبات المضمونة أو المعززة بضمانات الأوراق المالية الصادرة عن تلك البنوك. المطلوبات من البنوك المسجلة في OCDE والقروض المضمونة من قبل هذه البنوك. المطلوبات من البنوك في أقطار خارج دول OCDE والتي بقي من استحقاقاتها أقل من سنة، والقروض المضمونة من البنوك المسجلة خارج OCDE والتي تبقى من أجلها سنة واحدة.	أ- ب- ج- د-	20%

مطلوبات من مؤسسات القطاع العام غير المسجلة في OCDE باستثناء الحكومة المركزية، والقروض المضمونة من قبل تلك المؤسسات.		
القروض المضمونة بالكامل برهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض، أو تلك المؤجرة.	أ-	50%
مطلوبات من القطاع الخاص.	أ-	100%
مطلوبات من البنوك المسجلة خارج OCDE وبقي على استحقاقها أكثر من سنة.	ب-	
مطلوبات من الحكومات المركزية لدول خارج OCDE (ما لم تكون بالعملة المحلية).	ج-	
الموجودات الثابتة مثل المباني والآلات والمعدات وغيرها	د-	
العقارات والاستثمارات الأخرى	هـ-	
الأدوات الرأسمالية الصادرة من قبل بنوك أخرى (ما لم تكن مطروحة من رأس المال)	و-	
جميع الموجودات الأخرى.	ز-	

المصدر: طارق عبد العال حماد، دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية، المكتب العربي، القاهرة، 2000، ص ص 138-139.

5-مكونات رأس المال المصرفي

يتم تحديد كفاية رأس المال حسب توصيات بازل 1 وفق:

- أ- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة، بغض النظر عما إذا كانت متضمنة في ميزانية البنك أو خارج ميزانيته؛
- ب- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين أو شريحتين، هما:
- رأس المال الأساسي

ويتكون من حقوق المساهمين والاحتياطات المعلنة والاحتياطات العامة والقانونية إضافة إلى الأرباح المحتجزة. وعند حساب كفاية رأس المال تستبعد الشهرة والاستثمارات المتبادلة في رؤوس أموال البنوك؛

-رأس المال المساند (التكميلي)

ويشمل الاحتياطات غير المعلنة، احتياطات إعادة التقييم، احتياطات مواجهة ديون متعثرة، الإقراض متوسط الأجل من المساهمين والأوراق المالية (الأسهم والسندات التي تتحول إلى أسهم بعد فترة). كما تجدر الإشارة أنه تفرض قيود على رأس المال المساند هي:

- ألا يتعدى رأس المال المساند 100% من عناصر رأس المال الأساسي؛
- إخضاع احتياطات إعادة التقييم إلى خصم نسبة 55% من قيمتها؛
- أن يكون الحد الأقصى للمخصصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محددة 1.25% من الأصول والالتزامات العرضية الخطرة مرجحة بأوزان؛

• أن يكون الحد الأقصى للقروض المساندة 50% من رأس المال الأساسي بهدف عدم تركيز الاعتماد على هذه القروض.

وبهذا، فإن معيار كوك للملاءة المصرفية حسب مقررات لجنة بازل 1 هو معدل كفاية رأس المال الذي يحسب بالصيغة التالية:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{رأس المال (الشرحية الأولى + الشرحية الثانية)}}{\text{المرجحة بأوزان المخاطر}}$$

- معيار كوك

وصلت اللجنة إلى أنه لا بد من تحديد معيار يمثل الحد الأدنى الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تبلغه، وأن يوضع هذا المعيار بمستوى يتوافق مع هدف تحقيق نسب رأس المال المستندة إلى قاعدة سليمة، وعليه فقد أكدت أن النسبة المستهدفة هي نسبة رأس المال إلى الموجودات (موزونة المخاطر) بمقدار 8% (ومنها ما لا يقل عن 4% رأس مال أساسي)، وهي نسبة تمثل الحد الأدنى المشترك الذي يتوقع من البنوك الدولية أن تلتزم به في نهاية عام 1992، تمثل هذه النسبة معيار كوك، أو ما يطلق عليه بمعيار كفاية رأس المال¹:

$$\text{معيار الكوك} = \frac{\text{الأموال الذاتية الصافية}}{\text{الأخطار المرجحة}} \leq 8\%$$

المطلب الثاني: إتفاقية لجنة بازل 02

أولاً: مفهوم اتفاقية لجنة بازل 02

ما بدأ التفكير في تعديل بازل واحد في نهاية التسعينات إستقر الرأي، وخاصة تحت تأثير رئيس اللجنة آنذاك "ماكدونا" ألا يقتصر على مراجعة الحدود الدنيا لكفاية رأس المال، بل أن تنتهج اللجنة فرصة التعديل للنظر في الموضوع باعتباره معالجة للقضية الرئيسية للبنوك وهي "إدارة المخاطر"، وبحيث يتضمن التعديل تقديم الحوافز للبنوك للارتقاء بأساليب إدارة المخاطر، وأن تتوسع أهداف الرقابة لضمان استقرار النظام المالي في مجموعه وليس مجرد ضمان استمرار البنك وكفاءة إدارته²، وفيما يلي أهم اسباب صدور اتفاقية بازل الثانية³:

- عدم مراعاة مقررات بازل لسنة 1988 لدي تحديد أوزان المخاطر لاختلاف درجة التصنيف بين مدين وآخر؛

¹ طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، مرجع سابق، ص 10.

² صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية لاتفاق بازل اثنان والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004، ص 16.

³ بعلي خيرة، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغام، 2018/2017، ص 33-34.

- من غير المناسب الاستمرار في التفرقة بين الدول على أساس كونها OECD أو غير OECD-NON وذلك لأن مجموعة من الدول في المجموعة الأخيرة تتمتع بإدارة ائتمانية عالية، بينما تتسم اقتصاديات البعض الآخر منها بتقلبات ذات مستويات مرتفعة مما يتطلب اختلاف أوزان المخاطر من دولة الأخرى؛
- العمل على تحسين الأساليب المتبعة من قبل البنوك لقياس وإدارة المخاطر؛
- توفير أدوات للسيطرة على المخاطر الائتمانية، مثل توافر عقود المنشآت المالية مع التحسين في أساليب توفير الضمانات العينة، الأمر الذي استدعى بحث مدى إمكانية استبعاد أثر استخدام هذه الأدوات أو توافر الضمانات النقدية و ضمانات الحكومة المركزية؛
- ظهور مخاطر جديدة مثل:
- مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالنسبة للأصول والالتزامات والعمليات الميزانية بغرض الاستثمار طويل الأجل؛
- مخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيل.

ثانيا: المتطلبات الدنيا لرأس المال (الكوك) وفق بازل 02:

تتمثل هذه الدعامة في تحديد متطلبات الحد الأدنى لرأس المال البنوك وذلك بالنسبة لكل من مخاطر السوق، مخاطر الائتمان والمخاطر التشغيلية، فبالنسبة لمخاطر السوق تمت المحافظة على المعدل 8% لكفاية رأس المال، كما لم يسجل أي تغيير جوهري في كيفية احتساب متطلبات رأس المال عن بازل 1، لكن ما يمكن تسجيله هو أن الخطة الجديدة سمحت للبنوك بوضع نماذج داخلية لتحديد رأس المال اللازم لمقابلة مخاطر السوق، والتي تختلف من بنك لآخر، كما منحت لها المرونة في التطبيق، إذ أعطت بازل 2 للبنوك حرية اختيار مناهج مبسطة أو أكثر تعقيدا في هذا التحديد حسب حجم البنوك وقدرتها على التعامل مع تلك المخاطر.

أما بالنسبة للمخاطر الائتمانية، فقد سجل تغيرا كبيرا عن اتفاق بازل 2 حيث تم إدخال تعديلات جذرية مست معاملات ترجيح المخاطر، فلم تعد الأوزان تعطى حسب الطبيعة القانونية للمقترض (الدولة، المؤسسات أو البنوك الأخرى)، بل على نوعية القرض في حد ذاته. بمعنى أن نظام الأوزان أصبح مرتبطا بدرجة التصنيف الممنوحة للديون من قبل مؤسسات التصنيف العالمية بما فيها وكالات تمويل الصادرات.

وترتب عن هذا التعديل لنظام الأوزان أن قروض المؤسسات والبنوك الأخرى يمكن أن تحظى بتصنيف أفضل، وبالتالي بوزن مخاطرة أحسن من تلك المعطاة للدولة، وهذا يعني أنه لم تعد مخاطر المؤسسات ذات الصفة

السيادية، بالإضافة إلى ذلك، فقد اقترحت اتفاقية بازل 2 ثلاثة أساليب مختلفة لحساب الحد الأدنى لرأس المال، تمثلت أساساً في¹:

- الأسلوب المعياري

يعطي أوزاناً معينة لأصول البنوك بناء على التنقيط المعطى لها من مؤسسات التقييم.

- أسلوب التقييم الداخلي الأساسي

وهو الأسلوب الذي يقوم البنك وفقه بتقدير مخاطره إلا أن السلطة الرقابية هي التي تحدد أوزان المخاطر.

- أسلوب التقييم الداخلي المتقدم

وهو الأسلوب الذي يعود قرار تقدير المخاطر للبنك وحده بناء على قاعدة بيانات كبيرة وباستخدام برامج متطورة.

كما حددت الاتفاقية حوافز للبنوك التي تستخدم إدارة جيدة لمخاطر الائتمان باعتماد أسلوب التقييم الداخلي، شرط امتلاكها لأنظمة رقابية فعالة وكفاءة كبيرة في جمع البيانات والمعلومات، فضلاً عن ذلك، فقد أولى اتفاق بازل 2 الاهتمام بمجموعة ثالثة من المخاطر وهي المخاطر التشغيلية، على عكس بازل 1 حيث حدد ثلاثة أساليب لاحتساب متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وهي:

- أسلوب المؤشر الأساسي

يقوم على أساس ضرب متوسط الدخل العادي الإجمالي للثلاث سنوات الأخيرة من فترة التقدير في معامل حدد ب: 15%؛

- الأسلوب المعياري

يقوم البنك بتقسيم نشاطه إلى 08 مجموعات معاملاتها بين 12 % و 18 %، وتضرب في متوسط الدخل العادي الإجمالي المحصل عليه من كل نشاط لآخر ثلاث سنوات قبل فترة التقدير.

- أسلوب القياس المتقدم

يستخدم البنك معطياته التاريخية حول خسائر المخاطر التشغيلية، وباستخدام نماذج رياضية وبرمجيات يمكنه تقديرها لفترات مقبلة.

إن اختلاف طرق قياس مخاطر الائتمان في بازل 2 عنها في بازل 1، وإضافة مخاطر التشغيل سيؤدي إلى تغيير مقام نسبة كفاية رأس المال، وبهذا، فقد أصبحت نسبة الملاءة المصرفية تعطى كما يلي:

¹ بو حاضرة رقية، لعارة مولود، واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمنطقات بازل 02، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، مجلد 23، العدد 2، 2010، ص 24-26.

$$\text{مقياس الكوك} = \frac{\text{الأموال الخاصة الصافية}}{\text{مخاطر الائتمان} + \text{مخاطر السوق} + \text{مخاطر التشغيل}} \leq 8\%$$

مما سبق، نستخلص أن اتفاقية بازل 2 عملت على إعطاء مفهوم أوسع وشامل للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وذلك يعني المزيد من المتطلبات الرأسمالية لمواجهةها، وتركزت لها الحرية في اختيار طريقة تقييمها.

ثالثاً: خصائص بازل 02

يمكن أن نلخص الخصائص الجديدة التي أخذت بها مقترحات كفاية رأس المال الجديدة بما يلي¹:

1- نظرة متكاملة للمخاطر:

جاء التعديل الجديد لاتفاقية كفاية رأس المال منطلقاً من فكرة أوسع للمخاطر وأن الأمر ليس مجرد ضمان حد أدنى لمستلزمات رأس المال بل أن هناك ضرورة لنظرة أوسع للمخاطر تتجاوز مجرد مخاطر الائتمان لإدخال المظاهر الأخرى وبخاصة مخاطر التشغيل، فضلاً عن أن التعامل مع المخاطر لا يقتصر على مجرد توفير حد أدنى من رأس المال بل يتطلب مراعاة منظومة كاملة من مبادئ الإدارة السليمة للمصرف والتحقق من الوفاء بها ومن هنا أضاف بازل 2 الدعامتين الثانية والثالثة المتعلقةتين بالمراجعة الرقابية وانضباط السوق.

2- حساسية أكبر للسوق في تقدير المخاطر:

إن الفكرة الأساسية لمفهوم المخاطر في بازل 2 هو أنها أصبحت أكثر حساسية لتقديرات السوق فالمصارف من خلال تعاملها المستمر في الأسواق أقدر على تحديد هذه المخاطر وذلك بالمقارنة بالتقدير الجزائي للجنة بازل، ومن هنا فإن الاتجاه العام في بازل 2 هو نحو خفض المصارف على وضع نظم داخلية لتقدير المخاطر وفقاً لنظرة السوق.

3- إلغاء التمييز مع زيادة المرونة

عند اتفاق بازل 2 إلى إلغاء التمييز بين الدول فالسوق هي وحدها الأكثر قدرة على تقدير المخاطر، وقد جاء اتفاق بازل 2 موفراً مزيداً من المرونة للمصارف في تطبيقها لمعايير كفاية رأس المال الجديدة على سبيل المثال بالنسبة للدعامة الأولى أتاح هذا المعيار الجديد طرق متعددة لقياس كل نوع من المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

المطلب الثالث: إتفاقية لجنة بازل 03

إن الأزمة المالية العالمية التي شهدتها العالم حديثاً مع منتصف سنة 2007، وتداعياتها، دفعت إلى ضرورة مراجعة عميقة وشاملة للأنظمة والتشريعات المالية والمصرفية المحلية منها والدولية، منها ما تعلق بالاستثمارات عالية

¹ يوسف بوعيشاش، فطيمة عليش، إدارة المخاطر المصرفية وفقاً لمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019، ص 81-82.

المخاطر، وممارسات التوريق وإعادة التوريق المعقد، ومنها ما تعلق بممارسات إدارة المخاطر بما فيها حوكمة المخاطر، واختبارات الضغط، تقييم الأصول والشفافية في السوق وإدارة السيولة.

وتفاديا لحدوث مثل هذه الأزمات مستقبلا، دأبت الجهود المحلية والدولية على إجراء دراسات معمقة كشفت عن مجموعة من نقاط الضعف تم تصنيفها كأسباب لنشوء الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية ليتم تعميمها عبر جميع النظم المالية والمصرفية الناشئة منها والمتطورة¹.

أولا: الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 03

تتمثل الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 03 في²:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز يعرف باسم (رأس مال أساسي) وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل 4.5% على الأقل من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة بـ 2% وفق اتفاقية بازل 2.
- تكوين احتياطي جديد منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى ثلاث أضعاف ليلعب نسبة 7% وفي حالة انخفاض نسبة الأموال الاحتياطية عن 7% يمكن للسلطات المالية أن تفرض قيودا على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم، ورغم الصرامة في المعايير الجديدة إلا أن المدة الزمنية لتطبيق هذه المعايير والتي قد تصل إلى عام 2019 جعلت البنوك تتنفس الصعداء.
- وبموجب الاتفاقية الجديدة ستحتفظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين صفر و 2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، مع توافر حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة لدى البنوك وذلك لضمان عدم تأثرها بأداء دورها في منح الائتمان والاستثمار جنبا إلى جنب، مع توافر نسب محددة من السيولة لضمان قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، ومن المفترض أن يبدأ العمل تدريجيا بهذه الإجراءات اعتبارا من يناير عام 2013 وصولا إلى بداية العمل بها في عام 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

¹ حياة نجار، المرجع السابق، ص 112.

² عبد النور فالي، إدارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالي والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018/2019، ص 21-23.

- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: إن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حالية إلى 10.5% وتركز الإصلاحات المقترحة أيضا على جودة رأس المال إذا أنها تتطلب قدرة أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

- تشمل هذه الحزمة من الإصلاحات أيضا اعتماد مقاييس جديدة بخصوص السيولة لازالت تستوجب الحصول على الموافقة من طرف قادة دول مجموعة العشرين، حيث سيتعين على البنوك تقديم أدوات أكبر للسيولة، مكونة بشكل أساسي من أصول عالية السيولة مثل السندات .

وقد اقترحت الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبتي في الوفاء بمتطلبات السيولة هما:

- الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة، وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه، ويجب ألا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا.

- الثانية وتعرف بنسبة صافي التمويل المستقر لقياس السيولة البنوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول)، ويجب ألا تقل عن 100%.

- وقد أضاف بازل 03 معيارا جديدا وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية من دون أخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب ألا تقل عن 3%.

- وقامت اتفاقية بازل 03 بتعديل حدود نسبة كفاية رأس المال ابتداء من عام 2013 ولغاية نهاية عام 2018 وذلك وفقا لما يلي:

- رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية من 2% إلى 4.5% وهذا سيؤدي إلى رفع نسبة الأصول الموزونة بالمخاطر إلى الشريحة الأولى للأسهم العادية والإضافية من 4.5% إلى 6%.

ثانيا: محاور اتفاقية بازل 03

تتكون اتفاقية بازل الثالثة من خمسة محاور هامة وهي¹:

1-المحور الأول

ينص على تحسين نوعية وبنية وشفافية قاعدة رؤوس أموال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساسي يقتصر على المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد وغير

¹ بن جودي هجيرة، إدارة المخاطر في البنوك التجارية وفق بازل 3، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019، ص ص 54-55.

الفصل الثاني إدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقيات لجنة بازل

المقيدة بتاريخ استحقاق، أي الأدوات القادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها، بينما رأس المال التكميلي فيقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقل والقابلة لتحمل الخسائر قبل أية مطلوبات للغير (الودائع) على المصرف، وألغت هذه الاتفاقية كل ما عدا ذلك من مكونات رأس المال التي تم العمل بها في الاتفاقيتين السابقتين.

2-المحور الثاني

تغطية مخاطر الجهات المقترحة المقابلة التي تنشأ عن العمليات على المشتقات والسندات الدين من خلال متطلبات رسمية إضافية للمخاطر التي ذكرها وأيضا لتغطية الخسائر التي تنتج عن إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلبات أسعارها في السوق؛

3-المحور الثالث

أدخلت نسبة جديدة تقيس نسبة الرساميل والتي تحسب بقيمة إجمالي المخاطر داخل وخارج الميزانية على رأس المال؛

4-المحور الرابع

يتكلم أساسا عن نظام يهدف إلى حث البنوك على ألا تربط عمليات الإقراض التي تقوم بها بشكل كامل بالدورة الاقتصادية لأن ذلك يربط نشاطها بها، ففي حالة النمو والإزدهار تنشط البنوك بشكل كبير فيما يخص تمويل الأنشطة الاقتصادية، أما في حالة الركود الاقتصادي يتراجع نشاط الإقراض فتتسبب في إطالة فترة هذا الركود؛

5-المحور الخامس

يتناول مسألة السيولة نظرا لتزايد أهميتها لعمل النظام المالي خاصة بعد الأزمة المالية العلمية، حيث أن لجنة بازل تريد وضع معيار عالمي لها فتقترح نسبتين: الأولى خاصة بالمدى القصير وتطلق عليها "نسبة تغطية السيولة"، وهذه النسبة الهدف منها تمكين البنك من تلبية احتياجات السيولة خاصة في حالة حدوث أزمة، النسبة الثانية تستعمل في قياس السيولة البنوية في الأجل المتوسط والطويل وهدفها الرئيسي أن يتملك البنك مصادر تمويل مستقرة تمويل مختلف أنشطته.

ثالثا: الآثار المتوقعة لتطبيق بازل 3

تحمل هذه الاتفاقية العديد من التحديات والصعاب للبنوك، يمكن إجمالها فيما يلي¹:

¹ حياة نجار، مرجع سابق، ص ص 121-122.

- رغم أن نصوص الاتفاقية غير نهائية وقابلة للتغيير حتى نهاية سنة 2018، إلا أنها تحمل الكثير من التعقيد في كيفية تطبيقها أو في طبيعة التعديلات في حد ذاتها. ولهذا فالبنوك، وخاصة التي لم تطبق اتفاقية بازل 03، ستجد صعوبة في استيعابها والتعود عليها. وعليه ستكون هناك مسؤولية إضافية عليها في عقد دورات تدريبية؛
 - التعريف الجديد لرأس المال ورفع ترجيح بعض أنواع المخاطر وإدراج مخاطر جديدة، سيعمل على تخفيض نسبة كفاية رأس المال، وهو ما يجعل البنوك تبحث عن مصادر جديدة لرأس المال، بالاعتداع من الأرباح، أو عدم توزيعها أصلاً، وبالتالي تنخفض ربحية السهم مما ينعكس سلباً على قيمة أسهم البنك في الأسواق المالية، ومن جهة أخرى قد لا يكون السهم المصدر مرغوباً فيه من قبل المستثمرين إذا كان البنك لا يحقق أرباحاً أو لا يوزعها، وبالتالي ستجد البنوك صعوبات في تدبر رأس المال؛
 - الالتزام بمعايير السيولة الجديدة سيجعل البنوك تحتفظ بمخزون إضافي من الأصول عالية السيولة، ما يعني انخفاض توظيفاتها. كما أن الخوف من حدوث أزمات سيولة في المستقبل يجعلها تركز على الاستثمارات القصيرة الأجل والمضمونة العائد كالأوراق المالية الحكومية والديون الخاصة التي يكون تنقيطها الائتماني جيداً؛
 - الالتزام بالرافعة المالية المفروضة سيؤدي إلى تراجع نسبة الإقراض في البنوك، ما يؤثر سلباً على ربحيتها ويحرم النشاط الاقتصادي من التمويل. كما أنها ستسعى لتعويض تراجع نشاط الإقراض برفع معدل الفائدة، وبالتالي يبحث العملاء عن مصادر تمويل أخرى كالأوراق المالية؛
 - الحد من تعاملات البنوك فيما بينها للتقليل من انتقال الأزمات، كما يتراجع تعاملها بالمشتقات في الأسواق المالية المنظمة وغير المنظمة، وعمليات التوريق وإعادة التوريق وذلك للقيود التي فرضت على نشاطها في هذه المجالات.
- في الأخير يمكن القول أنه إذا كانت اتفاقية بازل 1 ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها، فإن اتفاقية بازل 2 تعتبر أشمل وأعم، حيث أدخلت تغييراً شاملاً ومتكاملاً للثقافة المصرفية التي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية والحوكمة وانضباط السوق. أما مقترحات بازل 3 فجاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافيته، فهي ترمي في مضمونها إلى محاولة إعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، غير أن تطبيقها يتوقع أن تكون له آثاراً سلبية على البنوك.

المبحث الثالث: معايير اتفاقية لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية

على غرار التوصيات التي أصدرتها لجنة بازل منذ نشأتها لتعبير عن رأيها في مسائل جاثمة في تلك الفترة أيضا انشغالها بالمخاطر التي تكتنف من يزاول أنشطة البنوك الالكترونية بما أضحت تخلفه من آثار وخيمة على استقرار النظام المالي وصلابته، فأصدرت جملة من المعايير لرقابة البنكية إلى سلطات الرقابة في أنحاء العالم من أجل الاسترشاد بها في وضع قواعد احترازية وبهذا الصدد تقوم بإعطاء الرقابة البنكية بالتركيز على المخاطر وسياق الإدارة السليمة لمخاطر عمليات البنوك الالكترونية وفي الأخير نقوم بتقييم معايير لجنة بازل الثانية لإدارة المخاطر البنكية الإلكترونية.

المطلب الأول: الرقابة البنكية الالكترونية على المخاطر

اهتمت لجنة بازل بدور السلطات الرقابية في تنمية وتشجيع الممارسات الهادفة إلى إدارة المخاطر في البنوك، ومعالجة القصور في أدوات التعامل مع المخاطر، في قيمتها كفاية الأموال الخاصة والالتزام بمتطلبات الإفصاح، فضلا عن وسائل الرقابة الداخلية كالضوابط الداخلية، تعزيز السياسات المتعلقة بالمخصصات... الخ. فتركز اللجنة على الإشراف الرقابي، الاحترازي كمحور ثان (على غرار كفاية الأموال الخاصة وانضباط السوق) نحو التطبيق السليم لاتفاقية بازل الثانية، وتحث السلطات الرقابية المعنية بتنفيذ معايير بازل الثانية، على تنظيمها البنكي لاستخراج الانحرافات ومن ثم معالجة النقائص في مجال إدارة المخاطر¹.

وعندما نتكلم عن الرقابة على البنوك فإننا نتكلم عن الرقابة البنكية، وهي رقابة تمارس من طرف جهات من خارج البنك تابعة للبنك المركزي أو السلطة النقدية للدولة، بحيث تقوم هذه السلطات الرقابية بمهمة متابعة امتثال البنوك للأوامر والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والهيئات التابعة له ومن ثم معالجة التجاوزات المسجلة بحكم القانون أو بحكم التنظيم، وكذا فتح أبواب الحوار مع البنوك للبحث في القضايا التي تعرقل السير الحسن للمؤسسة البنكية أو تحد من فعالية لجنة الرقابة أو لمعالجة أي قصور في التنظيم الاحترازي بفعل، مثلا تعتمد سلطة الرقابة إستراتيجية بعد المحيط البنكي، ثم اتخاذ إجراءات مناسبة وسريعة لتصحيح الوضع²، تقييم الاحتياجات المالية لمواجهة المخاطر، مفادها العناية بالبنوك بشكل (profil) محدد من المخاطر الإجمالية أو لاحتلالها موقعا حساسا أو لمزاولتها نشاطا هاما في الاقتصاد الوطني، فمن بين التعليمات التي تطلقها اتجاه بنك أو تنظيم مصرفي إطار الرقابة البنكية³.

¹ إبراهيم الكرسالة، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006، ص 47.

² نفسه، ص ص 02-03.

³ نفسه، ص ص 44-47.

أولاً: إعداد السياسات وتنفيذ الإجراءات

تصدر السلطات الرقابية ترتيبات تحكم السياسات التي تنتهجها إدارة البنك لتغطية مخاطر أنشطته، والتحقيق فيما بعد من امتثال البنك لهذه المتطلبات، ومن أهم الممارسات التي تتطلبها السياسة الأمنية إعداد برنامج شامل أو تطوير برنامج حالي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار العمليات البنكية الالكترونية الجديدة، ويحدد بالتفصيل المسؤوليات والمهام لجميع الأطراف، بالإضافة إلى التدابير التي سيقوم بها البنك في حال خرق الخطوط الأمنية وهذا يتطلب ضمن ترتيبات المعالجة تقديرات تكلفة الاختراق وموافاة مجلس الإدارة دورياً بدرجات المخاطر المترتبة عن هذا النشاط .

ثانياً: كثافة المعلومات وقنوات تدفقها

تقوم سلطات الرقابة بتقييم أنظمة المعلومات وأنظمة التقارير أو التوثيق لدى المؤسسة البنكية بغرض تحديد، مواطن الضعف التي تؤدي إلى تشويه أداء المهام الملقة على عاتق الإدارات العليا والتنفيذية وانحراف القرارات.

ثالثاً: النزاعات بين الأطراف ذات العلاقة

ضمن متطلبات الحكومة أي الإدارة الرشيدة للبنوك، بتعيين سلطات الرقابة دعم البنك في ضبط العلاقات مع الأطراف ذات الصلة به، يتوضح لكل جهة ما عليها من واجبات لتتال ما لها من حقوق، أو تجنب المؤسسة تضارب المصالح وتوجيه القرارات خصوصاً الإستراتيجية نحو مآرب شخصية، بين مجلس الإدارة وكبار المساهمين، المقترضين، الجهاز التنفيذي، علاوة على المدققين الداخليين والخارجيين.

رابعاً: دور مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة

1- دور مجلس الإدارة ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة

تقع مسؤولية إدارة البنك بشكل أساسي على مجلس الإدارة، قرار النظم والتأكد من سلامة تنفيذها والمحافظة على حقوق المودعين وأمالك تتمثل مهمته في رسم السياسات البنك، وبالتالي هو المسؤول الأول أمام السلطات الرقابية عن أداء البنك ونتائجه، لاسيما متانة المركز المالي وشفافية المعلومات المصرح بها إلى سلطات الرقابة، بما في ذلك إشعارهم بمرشحين لعضوية مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية والتعيين، لذا يتعين عليه المصادقة على إستراتيجية البنك في تقديم خدمات مصرفية إلكترونية إلى جانب الموافقة على سياسات الإدارة التنفيذية في إدارة المخاطر وتقييم نظام الرقابة الداخلية عن طريق لجان متخصصة تابعة له.

2- دور الجهاز التنفيذي ومسؤولياته اتجاه سلطة الرقابة

تعمل السلطات الرقابية على إملاء الشروط الواجب توفرها في الموارد البشرية التي تتولى مسؤوليات الإدارة التنفيذية في البنك، من بين ذلك: الكفاءة العملية والأهلية العلمية، السمعة الجيدة والخبرة المناسبة، الأمانة، خلوه من السوابق العدلية ... الخ، من ناحية أخرى كفرض جملة من المتطلبات على البنوك تحكم أفعال الإدارة التنفيذية نحو تصريف شؤون البنك وفق السياسات المرسومة من قبل مجلس إدارته في ظل الالتزام بجميع القوانين: نحو نوع العلاقة بين هذه الإدارة المفتشين الذين ترسلهم السلطات الرقابية نحو التقارير الاحترافية والإحصائية المطلوبة من قبل مجلس الإدارة أو السلطات الرقابية... وهكذا.

خامسا: توجيه أعمال المدققين الداخليين والخارجيين

يتعين على السلطات الرقابية تشجيع البنوك من خلال معايير تصدرها حول المدقق الداخلي وأعمال المدقق الخارجي، من شأنها تنظيم تعيين المدققين ومسؤولياتهم (المهنية، المدنية والجزائية) وعلاقاتهم بالسلطات الرقابية، بشكل يكفل الحياد والموضوعية في تبعية دائرة التدقيق إلى مجلس الإدارة، ويضمن إضافة إلى ذلك استقلالية المدقق في أداء مهمته عن إدارة البنك وحتى عن ضغوط المساهمين، وبالرغم من أن القوانين تفرض تعيين مدقق خارجي فأكثر على المؤسسات، إلا أنه في قطاع البنوك يتعين الحصول على موافقة السلطة الرقابية المختصة إلى جانب قرار الجمعية العمومية، ويحق لسلطات الرقابية الحصول منه على أي بيانات أو إيضاحات لازمة مع الحق في أن تكلفه مهام تراها ضرورية على البنك المعني لإغراض رقابية، في حين يخول له الرجوع إلى السلطات الرقابية ضمن متطلبات العمل .

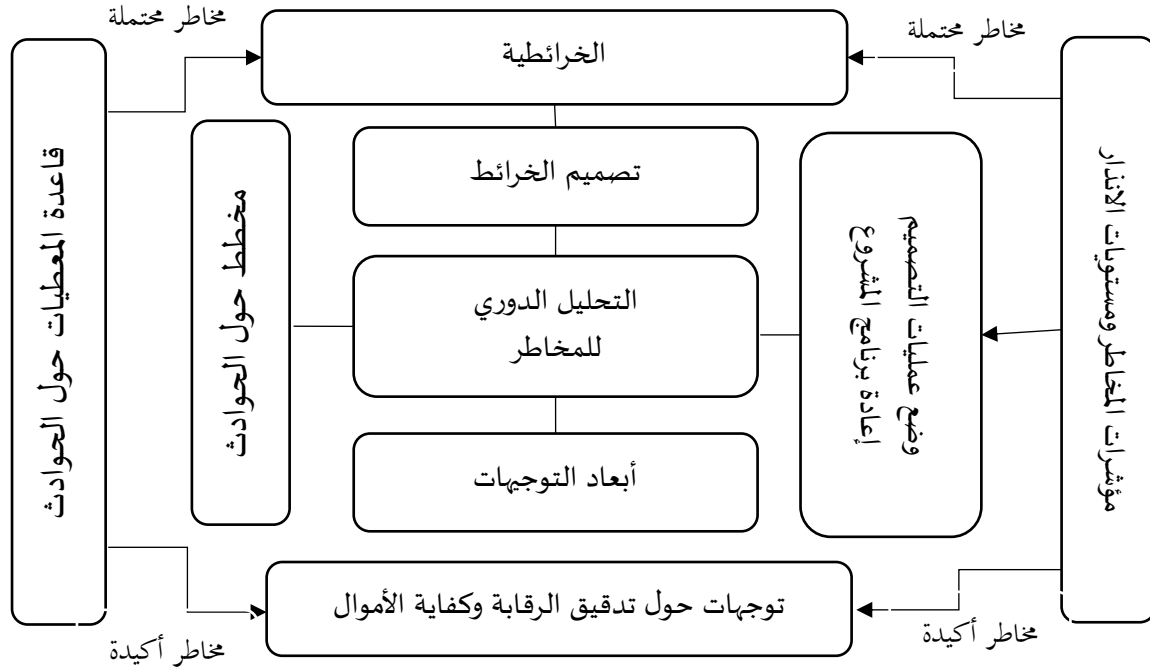
وفي جميع الأحوال، تدعو لجنة بازل الثانية، أن توفر قوانين البلاد إلى سلطات الرقابة هامشا ملائما من الاستقلالية وكذا إمكانيات كافية سواء مالية أو بشرية أو مادية أو تقنية من أجل أداء مهامها على أكمل وجه والهدف من إسناد الرقابة البنكية إلى هيئات محددة تابعة للبنك المركزي أو السلطات النقدية، في أغلب الدول هو سد مخاطر الوقوع في التضارب بين الرقابة على البنوك والسياسة النقدية التي قد تؤدي إلى آثار وخيمة على الحياة الاقتصادية للوطن، وبوجود هذا الجهاز الرقابي الذي يوفر على البنك المركزي جهدا كبيرا في الإشراف على أعمال البنوك، بحيث يصبح دوره الإطلاع على تقييمات اللجان الرقابية لصياغة التوجيهات الملائمة إلى التنظيم البنكي.

المطلب الثاني: سياق الإدارة السليمة لمخاطر العمليات البنكية الالكترونية

جميع الترتيبات الإدارية والممارسات التي تهدف إلى حماية أصول البنك وأرباحه من خلال تدنية احتمالات الخسائر وآثارها إلى أقل مستوى ممكن، وليس الغرض من إدارة المخاطر هو تجنبها لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن القصد هو التعرف على وجودها وتحديد هويتها وقياسها ومن ثم وضع الأنظمة الكفيلة بضبطها (الاحتواء أو

الاستئصال أو الحد منها أو من شدتها) أو مضادة لها، بمعنى آخر التي تشمل أساليب وتقنيات وقائية وأخرى علاجية، المقبول لدى لجنة بازل الثانية.

الشكل 02: أدوات إدارة المخاطر



Source :Institut banque et assurance pour la qualité, « la démarche de qualité et les risques opérationnels » IBAQ, Paris, octobre 2004, p 67.

أولاً: التحقق وتحديد هوية المخاطر ومصادر الضرر

تعمل هذه القاعدة بمقتضى السعي إلى الكمال في تحقيق الأهداف، لذا التحديد هو اكتشاف التفاوت بين ما هو منجز وما هو متوقع، نتيجة عوامل تنقله من الربح إلى الخسارة، منها عوامل داخلية مثل: هيكل البنك، طبيعة الأنشطة، نوعية الموارد البشرية وتعديل التنظيم والأنظمة، عوامل خارجية مثل: احتدام المنافسة والصدمات التي تمس القطاع البنكي، التقدم التكنولوجي، وكذا لاحتلالها موقع الأساس لتحضير معايير احترازية ضد المخاطرة ونظام لمخطط ملائم يسهر على متابعة تحركات المخاطر والتحكم فيها.

ثانياً: قياس المخاطر

لأجل رصد دقيق وجيد لمسار المخاطر، ومن ثم حشد الموارد الضرورية لإدارتها، يمكن الاستعانة بأدوات التقييم الآتية:

1-التقييم الذاتي

يقوم بإعداد قائمة بالعناصر القابلة إلى المخاطر (مثلاً: القيادة، العمال، الزبائن، الإستراتيجية والعمليات، الموارد الأخرى، نتائج الشركة) وقياس مدى التغيرات الحاملة للخسائر بواسطة مصفوفة محتواة في جدول القيادة،

يمكن من تحويل القياسات الكيفية إلى تقييمات كمية للمخاطرة المترتبة من نشاط يأخذ أولاً بعين الاعتبار أدوات التلطيف، بحيث المدركات في هذا الجدول تعين البنك على تخصيص رأس المال الاقتصادي لحماية من هذا الصنف من المخاطر.

2-الخرائطية cartography

تحديد أصل الضعف ومكامن الضرر ووصف الحالة حسب الوحدات المتنوعة للبنك أو بدلالة وظائفه التنظيمية أو وفق سلاسل العمليات، تمكن الإدارة على أساس الإحداثيات من مباشرة الأفعال الملائمة بعد ترتيب الأولويات، هذه العملية تعتمد بشكل جوهري على نتائج القياس ودلالة مؤشرات المخاطرة.

3-مؤشرات المخاطر risque of indicateurs

هي إحصائيات أو مقاييس متنوعة، غالبا ما تكون ذات طبيعة مالية، والتي يمكن أن تعطي فكرة دقيقة حول تعرض البنك إلى المخاطر، هذه المؤشرات يعاد النظر فيها دوريا (كل شهر أو كل فصل) لإنذار البنك بتغيرات حاملة لخسائر، من بينها مثلا: عدد العمليات غير منجزة، معدل دورات اليد العاملة، تكرار أو جسامه الأخطاء والسهو.

تقدير حجم المخاطرة: quantification

تتبع بعض المؤسسات البنكية هذه المقاربة لتقدير تعرضها إلى المخاطرة من خلال استخدام أدوات مثل: السلاسل الزمنية حول الخسائر يمكن أن تزود بمعلومات نافعة لأجل تقييم التعرض وإعداد السياسة الكفيلة بقبول لتخفيف من هذه المخاطر، وسيلة نافعة لاستغلال هذه المعلومات تتمثل في وضع إطار يسمح بمتابعة وتقييم خصائص حالات الخسارة (التكرار، الجسامه وجميع المعلومات وثقة الصلة بالموضوع) كذلك بعض المؤسسات تزوج بين بياناتها الداخلية وحول الخسائر مع البيانات الخارجية لاستنباط العوامل المسببة للمخاطر وتقييمها بعد تحليل مختلف السيناريوهات.

ثالثا: المتابعة

من أجل إدارة ديناميكية، يتعين تأسيس نظام متابعة منظم على دورات مكيفة مع تكرار وطبيعة التغيرات في المحيط العملياتي يكشف ويجري تصحيح فوري للنقائص الموجودة في سياسات إجراءات وعمليات البنك، إضافة إلى تهيئة مؤشرات متقدمة للتنبيه إلى المخاطر والبحث عن الأساليب الفنية لاكتشاف المصادر المحتملة التي تدفع إلى تطوير الخسائر أو وجودها.

رابعا: السيطرة أو التخفيف من المخاطر

من المعلوم أن الانشغال الذي فحواه الحيلة المناسبة لدرء المخاطر هو محور الإدارة السليمة وأيضا أنه كلما استثمر البنك في أنشطة جديدة أو طور أنشطة تقليدية كلما ارتفعت احتمالات تعرضه للمخاطر، لأن البعض منها قد تلازمه خسارة ذات تكرار قليل لكنها جسيمة النتائج، فانطلاقا من متابعة الميل وترصد تحركات المخاطر يبني البنك، في إدارة المخاطرة في مستوى معين أو استئصالها بمحذف النشاط أو عدم الخوض فيه، الثاني التخفيف *atténuation* من آثارها نظرا لطبيعة المخاطرة (الكوارث الطبيعية غير قابلة للسيطرة مثلا) أو التطلع إلى أهداف كامنّة، وراء نشاط لا يمكن الاستغناء عنه، من خلال أدوات مناسبة (الضمانات، المخصصات، أمن الأنظمة، تدريب الموارد البشرية، اتفاقيات المقاصة...)، ولا يخلي إدارة البنك من المسؤولية باستخدام هذه الأدوات موازنة مع واجب الرعاية بنظام الرقابة الداخلية وتكريس وظيفة التحقيق الداخلي، خصوصا على المحيط التشغيلي على غرار التركيب المحاسبي .

خامسا: خطط النجدة

من تمام معالجة قضية المخاطر، وضع خطط القصد منها بعث استغلال أصول البنك واستئناف أنشطة حال التعطل أو العطب، ذلك أن ثمن التوقف نقيصة من الوقت وبالتالي من أرباح البنك، وأحيانا تتوقف قدرة البنك في اغتنام الفرص على القدرة على استعادة الأرشيف (الإلكتروني والمادي) واستقدام الخدمة العطلة فورا، وأبعد من هذا استحضار اليقظة بتكييف دوري للبرامج المعدة بغرض الاستمرار والاستئناف وتجنب الوقوع في حالة اضطراب في النشاط، حسب سيناريوهات معقولة¹.

المطلب الثالث: تقييم معايير لجنة بازل الثانية لإدارة مخاطر عمليات البنوك الالكترونية

لقد أصبحت لجنة البنوك على إدارة المخاطر أمر حاسم في تحقيق الميزة التنافسية، ومن ناحية أخرى تأكد التجارب أن هذا الأمر هو الساهم الرئيسي في تعزيز المتانة المالية للمؤسسة وسلامتها من الناحية المالية، ثم يتراكم بين الوحدات الاقتصادية لينجر عنه في الأخير استقرار النظام البنكي ومع أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات من أهم ملامح العلاقة الدولية الراهنة، أصبحت إقرار معايير موحدة تكون ملزمة لكافة البنوك العاملة على المستوى الدولي أو حتى المحلي من أهم اهتمامات لجنة بازل للرقابة البنكية، مع العلم أن أحكامها ليست معايير إلزامية إنما مقترحات استمدت صفة معايير أدبيا أو معنويا بالنظر إلى احترام المجتمع المالي الدولي

¹ إبراهيم الكرسالة، مرجع سابق، ص 47.

لأعمالها كونها جادة فيما تسعى إليه ن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تضطلع به

اللجنة في إدارة مخاطر البنوك لخدمة عدد من الوظائف الحيوية لهذه البنوك نذكر على سبيل المثال :

-المساعدة في تشكيل رؤية واضحة يتم بناءا عليها تحديد خطة وسياسة عمل؛

-تقدير المخاطر والتحوط ضدها بما لا يؤثر على ربحية البنك؛

-تطوير إدارة محافظ الأنشطة البنكية الالكترونية من خلال تحسين الموازنة بين المخاطر العوائد.

-مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا لمقترحاتها الجديدة (اتفاقية بازل الثانية) والذي يشمل

عقبة رئيسية أمام البنوك التي لن تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي وعملي، حيث أن المتطلبات الجديدة

لهذه اللجنة تعتمد على القدرة على القياس ومتابعة التحكم في معدلات الخسائر المتوقعة، المنبثقة عن مزاوله العمل

البنكي لهذا فضلا عن إضافة أنواع جديدة من المخاطر إلى الاتفاق المقترح بشأن كفاية رأس المال، بخلاف المخاطر

التي يشملها الاتفاق الحالي.

خلاصة الفصل الثاني:

إذا كانت اتفاقية بازل الأولى أول خطوة في اتجاه وضع معايير موحدة بين الدول، فقد ركزت بصفة رئيسية على الحد الأدنى المطلوب لرأس المال مع التركيز على مخاطر الائتمان وليس إدارتها فإن اتفاقية بازل 2 تعتبر أشمل وأعم، حيث أدخلت تغيير شاملا ومتكاملا للشفافية المصرفية التي يعتبر محورها إدارة المخاطر المصرفية والحكومة وانضباط السوق وعمليات الرقابة الاحترازية غير أن الممارسة العملية وضحت أن البنوك تتعرض للمخاطر أخرى، وهو ما جاءت به اتفاقية بازل الثالثة التي جاءت لتعزيز الصلابة المالية للنظام المصرفي ورفع أدائه بما يضمن مواجهته للأزمات، كما تشدد الرقابة عليه لزيادة مستوى إفصاحه وشفافية في ترمي في مضمونها إلى محاولة وإعادة انضباط أداء البنوك والحد من اندفاعها في طريق الاستثمارات عالية المخاطر، كفاية رأس المال الركيزة الأساسية والدعامة التي تشرك فيها جميع الاتفاقيات التي أصدرتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

الفصل الثالث

الدراسة التطبيقية

تمهيد الفصل

باشرت الكثير من دول العالم في تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة والاشراف، وذلك من أجل اصدار القواعد الاحترازية المطبقة على البنك والمؤسسات المالية بهدف التصدي لمختلف المخاطر التي تهدد النظام البنكي، ومن بين هذه الدول نجد فلسطين وبريطانيا، الذين بدءا بتطبيق مقررات لجنة بازل منذ سنوات، لذلك سنتطرق في هذا الفصل الى اتباع دراستين واحدة من فلسطين وأخرى من بريطانيا، لمعرفة اثر تطبيق مقررات لجنة بازل على البنوك المصرفية الالكترونية ومدى نجاحتها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى مبحثان:

- ❖ المبحث الأول: أساليب إدارة المخاطر ومحاورها الرئيسية في العمليات الالكترونية وفق لجنة بازل
- ❖ المبحث الثاني: التجارب العالمية لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل

المبحث الأول: أساليب إدارة المخاطر ومحاورها الرئيسية في العمليات الالكترونية وفق لجنة بازل

تضمنت وثيقة بازل والصادرة عن لجنة بازل في مارس 1998 عدد من البنود الخاصة بإدارة الانشطة المصرفية الالكترونية وهي تحديد الهدف وتعريف الانشطة وتحديد المخاطر وتحليلها لمخاطر الانشطة المصرفية الالكترونية وفيما يلي تحليلاً لهذه البنود.

المطلب الأول: البند الأول: تحديد الهدف والتنظيم وتعريف الأنشطة المصرفية الالكترونية

ويتمثل في البنك الأول، وتناولت الوثيقة أهمية الصيرفة الالكترونية ودورها في التنمية المصرفية، وذكرت ان مجال هذه الوثيقة محصور في كون الوثيقة تتعامل مع إدارة المخاطر الالكترونية من المنظور الرقابي، حددت دور السلطات الرقابية بوضع مناهج التقييم وإدارة الخطر، وتجنب وضع معوقات للتطور والابتكارات، كما تعتبر هذه الوثيقة بحثاً عاماً بسبب استمرار التطور، وقد عرفت الأنشطة المصرفية الإلكترونية بأنها تقديم البنوك الخدمات المصرفية التقليدية والحديثة من خلال شبكات الاتصال، وتقنيات الكترونية مع وجوب توافر خطط وسياسات لتستطيع تقييم المخاطر التي قد تواجه هذه العمليات.¹

المطلب الثاني: تحديد وتحليل المخاطر

يتعلق هذا البند التعرف على أنواع المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية الإلكترونية بشكل خاص مع أن بعض هذه المخاطر قد تواجه عمليات مصرفية غير الكترونية، وهذه المخاطر تنشأ نتيجة التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا وما يترتب عليه من ظهور مخاطر جديدة هذه المخاطر والتي قد لا تكون جديدة ولكن وجود الأنشطة الالكترونية أظهرها بشكل جديد وهي:²

1-مخاطر التشغيل : يقصد بمخاطر التشغيل هي احتمالية وقوع خسائر على البنك بسبب قصور في سلامة ومصداقية النظام وهي تتكون من ثلاث مخاطر هي: (مخاطر أمنية، ومخاطر تصميم وصيانة الأنظمة، ومخاطر سوء استخدام العميل للمنتجات).

أ-المخاطر الأمنية : تتمثل المخاطر الأمنية في إمكانية اختراق غير المرخص للأشخاص بالدخول إلى أنظمة البنك، ويكون هذا الاختراق بهدف التعرف على المعلومات الخاصة بعملاء البنك بهدف استغلالها وهذه المعلومات تعتبر بمثابة إسرار لهم، ويعتبر الاختراق انتهاك الخصوصية الزبائن، ويتم ذلك في شكل اعتداءات خارجية من قبل أشخاص خارج البنك أو من قبل العاملين بالبنك، لذلك يتوجب على البنك توفير إجراءات

¹ الزين سليمان ضيف الله، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، دار الثقافة والتوزيع، عمان، 2012، ص 35.

² حشاد نبيل، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005، ص 345.

الحماية الأنظمة البنك لضمان عدم انتهاك سرية البنك أو انتهاك خصوصية العملاء، وتلجأ البنوك لوسائل متعددة منها التوقيع الإلكتروني، أو استخدام نظام التشفير،¹ فالتوقيع الإلكتروني هو عبارة عن إشارات أو حروف أو أي نظام معالجة الكتروني أو رقمي أو ضوئي يمكن أن يميز ويحدد هوية شخص موقعه،² أما التشفير هو تغيير شكل البيانات عن طريق تحويلها لرموز أو إشارات لحمايتها من اطلاع الغير عليها.³

ب-مخاطر تصميم وتطبيق وصيانة النظم : يتعرض البنك لخطر عدم كفاءة تصميم النظام لمواجهة احتياجات مستخدميها وعلم السرعة في حل مشاكل النظم وصيانتها، كما أن اعتماد البنوك على جهات خارجية من أجل تصميم البرامج والأنظمة وصيانتها يعتبر بحد ذاته تعرضاً للمخاطر من تسريب البيانات والمعلومات أو عدم فهم الجهات الخارجية لطبيعة عمل البنك واحتياجاته، أو ظهور مشاكل فنية للمستخدمين تؤدي لفقدان الثقة بالبنك، لذلك يتوجب على البنك مراقبة أداء هذه الجهات باستمرار،⁴ ويعتبر التطور التكنولوجي سبباً لتلك المخاطر حيث تتعرض برامج وأجهزة البنك للتقادم بسبب عدم ملاءمتها لاحتياجات العملاء والمستخدمين من ناحية إلى جانب ضرورة إلمام المستخدمين بالتطورات ومواكبتها بشكل مستمر من ناحية أخرى.⁵

ج-مخاطر سوء استخدام العميل للمنتجات والخدمات : إن سوء استخدام العميل سواء كان بقصد أو من غير قصد يعتبر مصدراً للمخاطر، وتزداد هذه المخاطر في حال عدم توعية البنك لعملائه بالإجراءات والاحتياطات الأمنية اللازمة لضمان سلامة العمليات التي يقوم العملاء بتنفيذها، فقد ينكر العملاء العمليات التي قاموا بها مما يوقع البنك بخسائر مالية، كذلك عند القيام بعمليات بشكل غير آمن كما في حالة قيام المحتالون باختراق الحسابات بهدف السرقة فيتحمل البنك خسائر مالية أو بهدف غسيل الأموال أيضاً.⁶

2-مخاطر السمعة : تنشأ مخاطر السمعة عند توفر رأي سلبي تجاه البنك، وينتج هذا الرأي كنتيجة لأفعال تحدث مثل اختراق صفحة موقع البنك على شبكة الانترنت، فيسبب لسمعة البنك، لذلك يتوجب على إدارة البنك وضع إستراتيجية لحماية سمعته من التدهور،⁷ وتبدأ سمعة البنك بالتأثر سلباً عندما يعجز البنك عن إدارة أنظمتها فتتولد لدى العميل قناعة بعدم قدرة البنك على توفير الحد الأدنى من متطلبات الأمان عند استخدامه أنظمتها لتنفيذ عملياته المصرفية، فيضطر العميل للبحث عن بنك آخر يلبي احتياجاته فيبدأ البنك بخسارة

¹ الشمري ناظم محمد نوري، اللات عبد الفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص 245.

² الصمادي حازم محمد، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، د.ب، 2003، ص 189.

³ التميمي علاء، التنظيم القانوني للبنك الإلكتروني على شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012، ص 670.

⁴ الشمري ناظم محمد نوري، اللات عبد الفتاح زهير، المرجع السابق، ص 245.

⁵ الطائي محمد عبد حسين، التجارة الالكترونية -المستقبل الواعد للأجيال القادمة-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 235.

⁶ حشاد نبيل، المرجع السابق، ص 347.

⁷ الشمري ناظم محمد نوري، اللات عبد الفتاح زهير، المرجع السابق، ص 246.

عملائه مسيياً خسائر مالية تترجم لمبالغ، كما أن اسم وسمعة الشركة التي تقوم بتصميم أنظمة البنك لها أثر على سمعة البنك نفسه.¹

3- مخاطر قانونية: تنشأ المخاطر القانونية بسبب عدم التزام البنك للقوانين والتشريعات والأنظمة واللوائح والممارسات المعتمدة أو عند عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية الأطراف العمليات المصرفية الإلكترونية كما وتنشأ هذه المخاطر بسبب زيادة الالتزامات التي تترتب على البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السائدة في البلد التي يتبع لها البنك، كما وتنشأ بسبب سن قوانين وتشريعات جديدة،² كما تنشأ عندما لا تتوفر قواعد قانونية بطريقة واضحة ودقيقة تتعلق بالعمل المصرفي الإلكتروني خاصة عند قيام البنك بمعاملات خارج حدود بلده الأصلية مما يتطلب عليه معرفة قوانين وتشريعات البلد الأخرى التي سيمارس فيها أنشطته المصرفية وبالتالي التعرض للمخاطر.³

4- مخاطر أخرى : وتشمل على خمسة مخاطر هي : (مخاطر ائتمان ومخاطر سيولة ومخاطر سعر فائدة ومخاطر السوق ومخاطر المعاملات الخارجية) والتي تنشأ عن ممارسة العمليات المصرفية الإلكترونية .

أ-مخاطر الائتمان : هو عدم قدرة العملاء على تسديد والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك ولأن الميزة الأساسية للعمل المصرفي الإلكتروني هو وتوسعه بشكل لا يعرف الحدود التقليدية، الأمر الذي يزيد من خطر التعرض لمخاطر الائتمان، وكذلك الأمر بالنسبة لمخاطر الائتمان التي تنشأ عن استخدام بطاقات الائتمان فهي تعتبر من صور العمليات المصرفية الإلكترونية ومخاطر الائتمان التي تتعرض لها تنشأ من فترة السماح التي يوفرها البنك لعملائه ومع ازدياد العملاء يحتاج البنك لمبالغ كبيرة لتوفير هذه الائتمان، وعدم قدرة حملة البطاقات على تسديد مديونيتهم يعرض البنك لخطر تحمل خسائر مالية؛⁴

ب-مخاطر السيولة : هي المخاطر التي تنشأ من عدم قدرة البنك على مقابلة التزاماته عند استحقاقها دون التعرض لخسائر غير مقبولة، وذلك عند عدم توفر سيولة لدى البنك لمقابلة التزاماته؛⁵

ت-مخاطر سعر الفائدة : خطر سعر الفائدة يحدث عند حدوث تقلبات في الأسعار، فهي الخسارة الناجمة عن التغيرات غير الملائمة لسعر الفائدة، وتحصل هذه المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من عوائدها، وتزداد بزيادة ابتعاد تكاليف الموارد عن عائدها فمخاطرة سعر الفائدة تمس كل المتعاملين في البنوك سواء كانوا مقرضين أو

¹ الشورة جلال عايد، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 96.

² آل شيب دريد كامل، المرجع السابق، ص 243.

³ الشورة جلال عايد، المرجع السابق، ص 96.

⁴ المرجع نفسه، ص 100.

⁵ الكراسنة ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006، ص 38.

مقترضين، فالمقترض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها؛¹

د-مخاطر السوق : هي مخاطر تنشأ نتيجة تغير في أسعار السوق وتنشأ في المراكز التي تتكون من أسهم وسندات وعمليات وبضائع وتؤدي لخسائر مالية للبنك حيث يتوجب عليه دفع التزامات معينة بعملة أجنبية، كتسديد لعمليات مصرفية إلكترونية؛²

هـ-مخاطر المعاملات الخارجية : تنشأ هذه المخاطر نتيجة ممارسة البنك المعاملات مصرفية خارج حدوده المحلية، حيث تواجه البنوك متطلبات قانونية وتنظيمية تختلف عما تمارسه على أرضها، فهناك أنشطة مصرفية جديدة وهناك دول تسود فيها ظروف سياسية واقتصادية وقانونية معينة ودول بها حالة من عدم التأكد حيال هذه الأنشطة مما قد يؤدي لحدوث سوء فهم مما يعرض البنك لمخاطر قانونية جديدة بالإضافة التعريض البنك للعديد من المخاطر منها مخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان ومخاطر السمعة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر سعر الفائدة.³

تنشأ هذه المخاطر نتيجة الأنشطة المصرفية الإلكترونية حيث أنها تواجه العمل المصرفي التقليدي لكن هنا فهي تنشأ بشكل مباشر نتيجة أنشطة مصرفية إلكترونية وليس ضمن أنشطة البنك العادية التقليدية.

المطلب الثالث: آليات إدارة المخاطر:

وهو البند الثالث، حيث تشير المخاطر إلى حالة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، أو عدم التأكد من العائد، وبذلك فانه يقع على إدارة المخاطر إعداد وتصميم تنظيم يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف، وتم عملية إدارة المخاطر بثلاث خطوات رئيسية هي تقييم المخاطر، وإدارة ورقابة المخاطر، التحكم وضبط المخاطر، إلى جانب إدارة مخاطر العمليات الخارجية، إن عملية إدارة المخاطر يجب أن تتم قبل ممارسة أي نشاط جديد حيث تتم مراجعة شاملة لهذا النشاط حتى تتأكد الإدارة من أن عملية إدارة المخاطر كافية لتقييم وضبط أي مخاطر قد تنشأ من هذا النشاط الجديد المقترح.⁴

1-تقييم المخاطر : يقصد بتقييم المخاطر أو تقدير المخاطر هو قياس احتمال حدوثه وقياس الآثار التي يسببها الخطر وهي وقوع خسائر معينة ويتطلب ذلك إعطاء أولويات للأخطار وتصنيفها لدرجات حسب درجة الأثر

¹ فوج شعبان، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، جامعة البويرة، الجزائر، 2014، ص 72.

² الكراسنة إبراهيم، المرجع السابق، ص 38.

³ فوج شعبان، المرجع السابق، ص 79.

⁴ الشورة جلال عايد، المرجع السابق، ص 110.

التي تحدثه ويتحقق ذلك من خلال تعيين مقدارها وتحديد قدرة المصرف على تحملها وعمل مقارنة بين قدرة المصرف من جهة ومع مقدار المخاطر من جهة أخرى؛¹

2- إدارة ورقابة المخاطر : يقوم البنك بعملية إدارة ورقابة المخاطر من خلال التأكد من أن إدارة المخاطر لها استقلال عن دوائر الأنشطة الالكترونية كما يتوجب عليه التأكد من حصول موظفيه على تدريب كافي فيما يختص بالمخاطر وتنفيذ السياسات والإجراءات وبشكل دوري و تتضمن هذه الخطوة قيام البنك بأنشطة معينة وهي:²

أ-السياسات والإجراءات الأمنية : يسعى البنك لضمان سرية البيانات والمعلومات وكذلك العمليات التشغيلية سواء التي تخص البنك نفسه أو التي تخص عملائه وفي سبيل ذلك يقوم البنك بتنفيذ إجراءات أمنية عديدة منها:

- التحقق من شخصية العميل وذلك يتم باستخدام التوقيع الالكتروني، وباستخدام كلمة السر؛³
- تأمين الرسائل باستخدام نظام التشفير بحيث لا يستطيع قراءة الرسالة إلا الشخص المخول بذلك عن طريق مفتاح الرسالة ويكون صاحبها هو الوحيد الذي يستطيع قراءتها في سرية تامة؛⁴
- تأمين الموقع الالكتروني باستخدام الحوائط النارية العازلة فهو يحمي وحدات تحكم الإرسال عن طريق أنظمة تجزير جميع عمليات العبور للشبكة من خلال الجدار الناري ويقوم الجدار الناري بحماية الموقع من عملية الاختراق من قبل أشخاص غير مخول لهم بدخول الموقع للحفاظ على سرية البيانات وسلامتها كما يقوم الجدار الناري بحماية الموقع من استقبال برامج خبيثة تعرف بالفيروسات تضر بنظام البنك.⁵

ب-الاعتماد على الاتصال الداخلي: يتوجب على البنك العمل على تنظيم عملية الاتصال الداخلي بين جميع المستويات الإدارية في البنك من أجل وضع سياسة تكون متناسقة وجماعية لمواجهة المخاطر والتعرف على نقاط الضعف في الأنظمة لحل المشاكل، ولضمان هذه الخطوة يجب أن تكون كل السياسات والإجراءات مكتوبة ومعممة على الموظفين حسب اختصاصهم، كما ويجب تبني سياسة التدريب والتطوير للموظفين لمواكبة التطور بهدف الحد من المخاطر.

¹ الشاهد سمير، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وإبعادها، اتحاد المصارف العربية، 2003، ص 186.

² حشاد نبيل، المرجع السابق ص 355.

³ النعيمي علاء، 2012، ص 645.

⁴ الزين سليمان ضيف الله، المرجع السابق، ص 67.

⁵ الشورة جلال عايد، المرجع السابق، ص 112.

ج- التقييم والتحديث: يتوجب على البنك تحديث أجهزته بشكل دوري ومستمر وفحص هذه الأجهزة وأنظمتها وحل مشاكلها، كما يتوجب عليه تقييم الخدمات التي يقدمها، بغرض الحد من المخاطر التشغيل ومخاطر السمعة.

د- الاعتماد على المصادر الخارجية: يعتمد البنك على مصادر خارجية متخصصة ليست ضمن المنظومة المصرفية بهدف توفير التكاليف، لذلك يتوجب على المصرف اتخاذ سياسات وإجراءات للحد من المخاطر والتأكد من كفاءة مقدم الخدمة وضمان إبرام عقود مكتوبة يحدد فيها الواجبات والالتزامات مع هذا المصدر.

هـ- الإفصاح ونوعية العميل: إن عملية إرشاد الزبائن وتوعيتهم للخدمة الالكترونية التي يقدمها تساعد في الحد من مخاطر السمعة والقانونية، حيث تقوم هذه الإرشادات بتوضيح كيفية استخدام الخدمة وإجراء حلول للمشاكل وتغاديبها.

و- الخطط الطارئة: يجب أن يقوم البنك بتوفير برامج وأجهزة تقوم بالعمل في حالة الأعطال أو توقف النظام أو حدوث مشاكل وأن تستطيع هذه البرامج استعادة البيانات وعدم فقدانها وإصلاح الأضرار، ويجب على البنك اختبار هذه الأنظمة البديلة بشكل دوري، هذا وتعمل الخطط الطارئة على الحد من مخاطر السمعة والمخاطر التشغيلية.

3- التحكم وضبط المخاطر: إن عملية التحكم في المخاطر بعد إجراء مهما في العمليات الالكترونية بسبب طبيعة هذه العمليات والتي تكون عرضة للتطور والتغير في وقت قصير وهي تتكون من عنصرين أساسيين هما:¹
أ- اختبار النظام ومراقبته: عملية فحص النظام بشكل دوري تمكن البنك من اكتشاف الخلل ونواحي القصور في النظام لتلاقي الوقوع في المخاطر وتقليل حدوثها، وتركز عملية المراقبة على العمليات الروتينية واكتشاف العمليات الشاذة ومتابعة الالتزام بالسياسات الأمنية؛

ب- المراجعة: توفر عملية التدقيق الداخلي والخارجي آلية مستقلة عن جهات التنفيذ بهدف اكتشاف الأخطاء ونقاط الضعف لتلافي التكرار والوقوع في المخاطر، ويكون المدقق مستقل عن إدارة العمليات المصرفية الالكترونية ودوره التأكد من ملامة السياسات والإجراءات وكذلك مدى الالتزام بتلك السياسات.

4- إدارة مخاطر العمليات الخارجية: تتسم مخاطر العمليات الخارجية بأنها أكثر تعقيدا من المخاطر التي تواجه البنك داخل الدولة التي يعمل بها، لذلك يتوجب على إدارة البنك تقييم ورقابة جميع المخاطر التي تنشأ من

¹ الشورة جلال عايد، المرجع السابق، ص 115.

العمليات الخارجية، وفهم متطلبات القوانين المحلية للدول التي سيمارس فيها أنشطته والتأكد من التعريف المختلف الخدمات ومراعاة الظروف السياسية لتلك البلدان.¹

مما سبق يتبين أن لجنة بازل ومنذ إنشائها تعمل على استقرار النظام المصرفي ومواجهة المخاطر التي تواجهه ولا يقتصر دورها على المنظور الرقابي فحسب بل يمتد إلى الرقابة على ملامة رأس المال، كما يمتد ليشمل كافة أعمال الصيرفة الالكترونية ودورها في توسيع دائرة العمل المصرفي فقد تضمنت الاتفاقية بنوداً تتعلق بآليات إدارة الأنشطة المصرفية الإلكترونية من حيث تحديد الهدف وتعريف الأنشطة وتحديد المخاطر التي تواجهها وأنواعها وتحليلها، ويرى الباحث أن التطورات المتلاحقة في مجال التكنولوجيا يترتب عليه ظهور مخاطر جديدة أو تطور في مخاطر قائمة فعلاً ومنها مخاطر التشغيل والأمان والسمعة والائتمان والسيولة والسوق ولضمان تحقيق ذلك جاءت مقررات لجنة بازل لتعالج هذه المخاطر وأساليب الرقابة عليها من خلال سياسات وإجراءات محددة وتقييم وتحديث للأنظمة ووضع خطط الطوارئ، تتعرض الأنشطة والعمليات المصرفية إلى مخاطر عديدة تتمثل في مخاطر التشغيل ومخاطر السمعة والمخاطر القانونية ومخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ومخاطر السوق ومخاطر الدولة والتي سبق التعرض إليها وللوقوف على طبيعة تلك المخاطر سيتم عرض في الملاحق تحليلية الأنواع تلك المخاطر المرتبطة بالأنشطة الالكترونية والإجراءات المسببة لها وأثرها المتوقع على المصرف وما يتوجب على المصرف القيام به لتجنب تلك المخاطر وفق ما ورد في اتفاقية بازل.

¹ حشاد نبيل، المرجع السابق، ص 263.

المبحث الثاني: التجارب العالمية لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل

سنتطرق هذا المبحث الى الأهم الدراسات التي تناولت موضوع دراستنا، حيث سنتناول دراستين مهمتين، الأولى عربية والثانية اجنبية.

المطلب الأول: دراسة شادي سلامة الحولي

تتمثل هذه الدراسة في إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل وهي دراسة تطبيقية على البنوك المحلية العاملة في فلسطين، وهي مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل بالجامعة الإسلامية بغزة - فلسطين.

تهدف الدراسة بشكل رئيسي للتعرف على مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية التي تواجه البنوك المحلية العاملة في فلسطين وكيفية التعامل معها على أسس سليمة.

أولاً: الطريقة والاجراءات

ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الوصول الى المعرفة الدقيقة والتفصيلية حول مشكلة البحث، وتحقيق تصور افضل وادق للظاهرة موضوع الدراسة ثم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

1- طرق جمع البيانات

وتعتمد الدراسة على نوعين من البيانات:

أ-البيانات الأولية: وذلك بالبحث في الجانب الميداني بتوزيع استبيانات لدراسة بعض مفردات البحث وحصر وتجميع المعلومات اللازمة ومن ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج SPSS.

ب-البيانات الثانوية: وذلك من خلال مراجعة الكتب والدوريات والمنشورات الخاصة أو المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة.

2-مجتمع وعينة الدراسة: حيث يشمل موظفي الأقسام العاملة في البنوك المحلية العاملة في فلسطين التي تختص في عملها في كل من المخاطر والعمليات المصرفية الالكترونية ويبلغ عددهم 120 موظف وهم يمثلون أيضاً عينة الدراسة، وقد تم توزيع 120 استمارة واسترداد 113 استبانة منها، وتم استبعاد 3 استبانات نظر لعدم تحقق الشروط المطلوبة للإجابة عليها، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة 110 استبانة أي بنسبة 91.6% من مجموع الاستمارات الموجهة.

3-أداة الدراسة: تم تقسيم الاستمارة الى أربعة محاور:

-المحور الأول: يتوفر لدى البنك اطار فني واداري لضمان تطبيق صحيفة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية ويتكون من 12 فقرة؛

-المحور الثاني: يتوفر لدى البنك اطار رقابي فعال لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية ويتكون من 11 فقرة؛

-المحور الثالث: يتوفر لدى البنك أنظمة تشغيل فعالة لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية ويتكون من 11 فقرة.

-المحور الرابع: دور البنك في تعزيز الشفافية والافصاح عن المخاطر الالكترونية ويتكون من 8 فقرات.

هذا ويتم تقييم الإجابات على حسب مقياس ليكارت الخماسي.

4-صدق الاستبانة: وقد التأكد من صدق الاستبانة بطريقتين:

-الصدق الظاهري للأداة: حيث تم عرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين تألفت من 7 أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية وهي الجامعة الإسلامية وجامعة الأزهر بغزة وجامعة الأقصى وجامعة فلسطين، واستنادا على الملاحظات التوجيهات التي ابداهها المحكمون قام الباحث باجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، حيث تم تعديل صياغة العبارات وحذف أو إضافة البعض الآخر منها.

-صدق الاتساق الداخلي للأداة: تم حساب الاتساق الداخلي لمحاو الاستبيان على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها 30 مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له، وقد توصل الى ان معاملات الارتباط دالة عن مستوى دلالة 0.05 بحيث ان القيمة الاحتمالية لكل فقرة اقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة اكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي 0.361 وبذلك تعتبر فقرات الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.

5-ثبات الاستبانة وقد تم استخدام طريقة الفا كرونباخ، وقد توصلت الى ان معاملات الثبات مرتفعة بلغ معامل الثبات لجميع الفقرات 0.893 مما يطمئن الباحث على استخدام الاستبانة بكل طمأنينة.

6-المعالجات الإحصائية: وتتمثل في:

-التكرارات والنسب المئوية؛

-المتوسط الحسابي؛

-الانحراف المعياري؛

-اختبار الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة؛

-معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات؛

-معادلة سبيرمان براون للثبات؛

-اختبار كولوموجروف-سمرنوف لمعرفة نوع البيانات هل تتبع التوزيع الطبيعي ام لا؛

-اختبار t لمتوسط عينة واحدة One Simple T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية وتفسيرها

1-اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولوموجروف-سمرنوف (1-Simple k-s))

يتم تطبيق اختبار كولوموجروف-سمرنوف لمعرفة ما اذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ام لا وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات لان معظم الاختبارات المعلمية تشترط ان يكون توزيع البيانات طبيعيا، وفي هذه الدراسة اظهر نتائج الاختبار ان قيمة القيمة الاحتمالية لكل محور اكبر من 0.05 وهذا يدل على ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

2-تحليل فقرات محاور الدراسة

تم استخدام اختبار T للعينة لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى ان افراد العينة يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.89 (أو القيمة الاحتمالية أقل من 0.05 والوزن النسبي اكبر من 60%)، وتكون الفقرة السلبية بمعنى ان افراد العينة لا يوافقون على محتواها اذا كانت قيمة t المحسوبة اصغر من قيمة t الجدولية والتي تساوي -1.98 (أو القيمة الاحتمالية اقل من 0.05 والوزن النسبي اقل من 60%) وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة اذا كان القيمة الاحتمالية لها اكبر من 0.05.

أ-تحليل المحور الأول: يتوفر لدى البنك اطار فني واداري لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية

وقد تبين ان المتوسط الحسابي لجميع فقرات هذا المحور تساوي 4.10، والوزن النسبي يساوي 82.02% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 22.350 وهي اكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على ان يوفر لدى البنك اطار فني وإدارة لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية عند مستوى دلالة إحصائية $\alpha=0.05$ ومن خلال نتائج الدراسة الميدانية وعملية التحليل الاحصائي يتبين انه لتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية يجب أن يتوفر لدى البنك إطار فني وإداري والذي تمثل أهميته وتأثيره 82.02 % وبقية اختيارية 22.35 وعند إحصائية 0.00 ويشير ذلك إلى أن تطبيق إدارة ناجحة وعالية الأداء والتميز قادرة على التقليل من الأخطار المختلفة والسيطرة عليها ومواجهتها ، وهي تعتمد على توفر الخبرة العلمية والعملية لدى

موظفي البنك والتطبيق العملي لهم مما تشكل الكوادر البشرية هي القيمة والتأثير الأعلى في مواجهة أي مخاطر متوقعة في تطبيق العمليات المصرفية، فكلما ازدادت مهارة الموظفين وخبرتهم في العمليات المصرفية وتطور أدائهم كلما عاد على البنك في انخفاض الآثار السلبية المخاطر و أخطاء ومشاكل العمل المصرفي، حيث يعمل الموظفون وفق تخطيط استراتيجي وممارسات وإجراءات وفهم واضح للسياسات ووفق استقلالية كبيرة عن الأعمال المصرفية المختلفة الأخرى.

اختبار الفرضية الأولى: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الاطار الفني والإداري في البنوك المحلية العاملة في فلسطين وتطبيق إدارة حصفية لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل.

ولتحقيق ذلك تم استخدام اختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين توفر الاطار الفني والإداري في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصفية لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة $a=0.05$ والنتائج أظهرت ان قيمة معامل الارتباط يساوي 0.852 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000. وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين توفر الاطار الفني والإداري في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصفية لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة 0.005 وبالتالي يتم قبول الفرضية المذكورة.

ب-تحليل المحور الثاني: يتوفر لدى البنك اطار رقابي فعال بضمان تطبيق إدارة حصفية لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني تساوي 4.02، والوزن النسبي يساوي 80.33% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة t المحسوبة تساوي 19.024 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، و القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوفر لدى البنك إطار رقابي فعال بضمان تطبيق إدارة حصفية لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية عند مستوى دلالة إحصائية $a=0.05$ أي أنه توفر إطار رقابي في البنوك المحلية وهو عامل كبير مهم وقد بلغ تأثيره برجو 80.33% حيث توفر قسم للتدقيق الداخلي فعال ومستقل وينفذ من قبل موظفين مؤهلين ومستقلين وذو خبرة في مجال التدقيق، مما يعمل على الكشف عن الأخطاء والمخاطر التي قد تحدث خاصة في حالة الالتزام بتطبيق تعليمات سلطة النقد في هذا الخصوص، فكلما زادت عمليات الرقابة الداخلية ازداد تطبيق الإدارة الحصفية لمخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية مما يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر الإطار الرقابي على البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصفية لمخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق اتفاقية بازل.

اختبار الفرضية الثانية: يوجد علاقة ذات إحصائية بين توفر الإطار الرقابي على البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل.

تم استخدام اختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين توفر الاطار الرقابي على البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة $a=0.05$ والنتائج التي توصلت اليها ان قيمة معامل الارتباط يساوي 0.884 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين توفر الاطار الرقابي على البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة 0.05، وبالتالي يتم قبول الفرضية المذكورة.

ت- تحليل المحور الثالث: يتوفر لدى البنك أنظمة تشغيل فعالة لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية.

يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثالث تساوي 4.20، والوزن النسبي يساوي 84.10% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة المحسوبة تساوي 25.065 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أنه يتوفر لدى البنك أنظمة تشغيل فعالة لضمان تطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية عند مستوى دلالة إحصائية ويرى الباحث أن تطور استخدام التكنولوجيا وبرامجها يساعد بشكل كبير على التقليل والحد من المخاطر الالكترونية التي تشكل تهديدا لسلامة العمل المصرفي الالكتروني سواء كانت مخاطر إلكترونية ذات مصادر خارجية أو مخاطر ذات مصادر داخلية ناتجة عن سوء الاستخدام، والقدرة على استخدام أنظمة تشغيل فعالة الأمر الذي يشير إلى وجود اهتمام بأمن المعلومات ويساعد على إيجاد بيئة مصرفية أكثر أمانا واستقرارا والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء.

اختبار الفرضية الثالثة: يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين توفر أنظمة تشغيل فعالة في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل.

تم استخدام اختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين توفر أنظمة تشغيل فعالة في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة 0.005 وظهرت النتائج ان قيمة معامل الارتباط يساوي 0.768 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين توفر أنظمة تشغيل فعالة في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق إدارة حصة لمخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عن مستوى دلالة 0.05 وبالتالي يتم قبول الفرضية.

د-تحليل المحور الرابع: دور البنك في تعزيز الشفافية والافصاح عن المخاطر الالكترونية

وبصفة عامة يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الرابع تساوي 4.15، والوزن النسبي يساوي 83.07% وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وقيمة المحسوبة تساوي 24.157 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن البنك له يعمل على تعزيز الشفافية والإفصاح عن المخاطر الالكترونية عند مستوى دلالة إحصائية 0.05 حيث أن العوامل التي ساهمت في تعزيز الدور المهم الذي تقوم الإدارة في مجال مراقبة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية هي سياسة تعزيز الشفافية والإفصاح عن تلك المخاطر حسب ما تقتضيه سياسة سلطة النقد وسياسة إدارة البنك من إفصاح عن المخاطر وتوعية العملاء وتوجيههم بشكل صحيح.

اختبار الفرضية الرابعة: يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين توفر الشفافية والافصاح في البنوك المحلية

في فلسطين وتطبيق ادارة حصيفة لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل

تم استخدام اختبار بيرسون لايجاد العلاقة بين توفر الشفافية والافصاح في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق ادارة حصيفة لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة 0.05 والذي يبين ان قيمة معامل الارتباط يساوي 0.882 والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يدل على وجود علاقة بين توفر الشفافية والافصاح في البنوك المحلية في فلسطين وتطبيق ادارة حصيفة لمخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل عند مستوى دلالة 0.05 وبالتالي قبول الفرضية المذكورة.

3-تحليل محاور الدراسة المجتمعة

تم استخدام اختبار اللعينة الواحدة والذي يبين آراء أفراد عينة الدراسة في محاور الدراسة والذي يتبين أن المتوسط الحسابي لجميع محاور الدراسة تساوي 4.12، والوزن النسبي يساوي 82.32% وهي أقل من الوزن النسبي المحايد 60% وقيمة المحسوبة تساوي 26.293 وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي 1.98، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من 0.05 مما يدل على أن البنوك المحلية العاملة في فلسطين تعمل على إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات لجنة بازل عند مستوى دلالة إحصائية 0.05، ويتضح ما سبق أن تطبيق إدارة حصيفة المخاطر العمليات المصرفية الإلكترونية وفق اتفاقية بازل تتأثر بعدد من العوامل وهي توفر أنظمة تشغيل فعالة واستخدام تكنولوجيا متطورة وبرامج حديثة ، وتوفر درجة عالية من الإفصاح والشفافية ، وتوفر إطار فني وإداري مدرب وقادر على التخطيط الإستراتيجي والعمل الدقيق ، إلى جانب توفر إطار رقابي فعال يساهم في تعزيز كفاءة العمل المصرفي، ويشير ما سبق إلى أن المصارف المحلية العاملة في فلسطين تتمتع

بإمكانيات مختلفة ومتقدمة تساعد على إيجاد بيئة مصرفية آمنة تحقق الاستقرار و تعمل على تطوير البنى الخاصة بها اللازمة لتقديم خدمة أفضل بمواصفات متقدمة ومتطورة وتتوافق مع تعليمات سلطة النقد واتفاقية بازل .

المطلب الثاني: دراسة Hussein A.Abdou, John English, Paul O.Adewunmi

تندرج هذه الدراسة تحت اسم “An investigation of risk management practices in electronic banking: the case of the UK bank”

(تحقيق في ممارسات إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الالكترونية: حالة البنوك البريطانية).

حيث تهدف هذه الدراسة الى بيان ممارسات إدارة المخاطر في الخدمات المصرفية الالكترونية في البنوك البريطانية الكبرى، وذلك باستخدام اطار عمل المبادئ التي قدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

واشتملت الدراسة على تجربة أولية شملت أربعة مقابلات أجريت مع موظفين من ذوي المعرفة والخبرة المناسبة أحد البنوك الرائدة في المملكة المتحدة بشأن المخاطر في الخدمات المصرفية الالكترونية، وذلك لفحص آراء الموظفين حول قضايا إدارة المخاطر الخاصة بالخدمات المصرفية الالكترونية، ثم تم تطوير استبيان واستخدامه عبر عشرة بنوك بريطانية رئيسية لتحديد ما إذا كانت تعمل بما يتماشى مع مبادئ إدارة المخاطر الأساسية.

وقد تم اتباع منهج مماثل من قبل سو كولوف الذي استخدم مبادئ المخاطر التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية.

أولاً: المقابلة: يشارك جميع المشاركين الأربعة في المقابلات في الخدمات المصرفية الالكترونية ويعملون جميعاً في أقسام مختلفة في أحد البنوك الرئيسية في المملكة المتحدة، وهم متعلمون جيداً وفقاً لمعايير مهنية تسمح لهم بالإجابة على أسئلة المقابلة، ويتم تحليل الإجابات لتحديد وجهات نظرهم حول إدارة المخاطر المصرفية الالكترونية، حيث تم طرح عليهم ثمانية 08 أسئلة، وهي:

س1: ما هي الفوائد التي تعتقد ان الخدمات المصرفية الإلكترونية تجلبها لعملاء البنك؟

س2: ما هي برأيك المخاطر الرئيسية التي تؤثر على العملاء الذي يستخدمون المنتجات المصرفية الالكترونية؟

س3: هل يوجد فهم مشترك لإدارة المخاطر عبر البنك؟

س4: كيف يخفف البنك من الخاطر المختلفة المرتبطة بالخدمات المصرفية الالكترونية:

س5: هل تعتقد ان استخدام تقنيات إدارة المخاطر يقلل من التكاليف أو الخسائر المتوقعة؟

س6: هل إجراءات/عمليات إدارة مخاطر البنوك موثقة للموظفين لإدارة المخاطر؟

س7: ما هي برأيك المخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك من تقدير الخدمات المصرفية الالكترونية؟

س8: هل نجح البنك في إدارة المخاطر التي يواجهها من البنوك الالكترونية؟

ومن بين المشاركين الأربعة الذي تمت مقابلتهم، أحدهم هو مدير الفريق والآخر نائب المدير، وقد كانت العديد من الإجابات متشابهة مما يشير إلى وجود ثقافة قوية وولاء داخل المنظمة، فتشابه الإجابات يساعد هذه المنظمة على أن تصبح أكثر ربحية، وسنتطرق فيما يلي إلى ملخص لإجابات المشاركين الأربعة:

-المشارك 1: يؤمن بشدة أن هناك فهماً جيداً لإدارة المخاطر بين الموظفين في إدارتهم حيث يكملون التدريبات ربع السنوية لضمان تحديثهم باستمرار. يعتقد هذا المشارك أن تقنيات إدارة المخاطر المعمول بها في البنك تساعد بالتأكيد في تقليل التكلفة أو الخسارة المتوقعة. يتم توثيق جميع إجراءات إدارة المخاطر الحالية في كتيبات الموظفين للتأكد من أن الموظفين على دراية بالممارسات وقراءتهم ربع سنوياً لأغراض التدقيق الداخلي والامتثال. ويعتقد أن المخاطر الأمنية هي أهم المخاطر التي يواجهها البنك.

-المشارك 2: يبدو أنه الأقل خبرة. ردوده أكثر تركيزاً على العملاء. وذكر أن اجتماعات التدقيق تستخدم في القسم لإبقاء الموظفين على اطلاع دائم. يقترح هذا المشارك أنه لكي تنجح تقنيات إدارة المخاطر، يجب أن يكون العميل أكثر نشاطاً فيما يتعلق بالمخاطر المحتملة التي قد يواجهونها. فهو يعتقد أن "الوصول غير المصرح به إلى حسابات العملاء" هي أهم المخاطر المرتبطة بالمخاطر الأمنية.

-المشارك 3: تظهر الاستجابات فهماً ذا خبرة كبيرة لإدارة مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية. ويقترح أنه لتخفيف من المخاطر، يستخدم البنك أنظمة تكنولوجيا المعلومات المتطورة وبرامج تدريب الموظفين التي تحميهم من أي محتالين محتملين ولضمان أن يكون لدى جميع الموظفين فهم مشترك لعمليات إدارة المخاطر. وهو يعتقد أن تقنيات إدارة المخاطر بالبنك قد ساعدت في تقليل خسائر البنوك من الأنشطة الاحتيالية، ومن المثير للاهتمام أن البنك ينسق مع المنظمات الأخرى للمساعدة في معالجة هذه المخاطر. يتخذ المشارك وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بأهم المخاطر من خلال الإشارة إلى أن المشكلة تكمن في تكلفتها.

-المشارك 4: يعطي نظرة شاملة ومتوازنة للطريقة التي يدير بها البنك إدارة المخاطر الخاصة به ولكنه يركز بشكل أكبر على العميل عند استجوابه حول مخاطر الخدمات المصرفية الإلكترونية. وتشير إلى أن الانتهاكات في أنظمة البنوك ستؤدي إلى مخاطر كبيرة للغاية ولكنها تشعر أنه لم يكن هناك أي انتهاكات كبيرة في الماضي، وبالتالي يجب تقدير نجاح أنظمة إدارة المخاطر. يسلط المشارك الضوء على أهم المخاطر التي تواجهها البنوك وهي "التعرض للاحتيال أو الانتهاكات الأمنية" التي تنبع من فئة المخاطر الأمنية.

الاستنتاجات:

-السؤال الأول، ذكر جميع المشاركين مزايا مختلفة، لكن المشاركون 3 مليء بالثناء على الخدمات المصرفية الإلكترونية مما يشير إلى أنها طريقة أكثر أماناً للبنك وسيشعر العملاء بالثقة في التعامل المصرفي عبر الإنترنت مع العلم أن مواردهم المالية محمية. هذا الرأي يتناقض إلى حد ما مع حقيقة أن المحتالين والمتسللين يبدو أكثر انتشاراً خلال العقد الماضي.

-السؤال الثاني، أوضح المشاركون "1" و "2" و "4" أن المخاطر الأمنية هي التهديد الأكثر احتمالاً لعملاء الخدمات المصرفية الإلكترونية من خلال تعريضهم للاحتيال من خلال أساليب مثل التصيد الاحتيالي ورسائل البريد الإلكتروني والبرامج الضارة أو الفيروسات. ومع ذلك، من زاوية مختلفة قليلاً، يعتقد المشاركون 3 أن نقص تعليم العملاء، عند استخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، هو أكبر مشكلة لأنهم غير مدركين للطرق المتاحة لحماية أنفسهم من هذه التهديدات المحتملة.

-السؤال الرابع والخامس والسادس، سلط المشاركون "2" و "3" الضوء على كيفية قيام البنك بإبلاغ عملائه من البنوك الإلكترونية بأي تهديدات محتملة باستخدام البريد الإلكتروني أو مبيعات المعلومات عند استخدامهم للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. هذا يشير إلى أن البنك نشط للغاية وهذا يعزز سمعته. يقترح مشاركون أن البنك يقلل من أي مخاطر محتملة من خلال وجود أنظمة أمان في مكانها لأنها تساعد في تحديد أي مخاطر قبل أن تصبح مشكلات خطيرة. ومع ذلك، هذا ليس ممكناً دائماً لأن بعض المخاطر الأمنية يمكن أن تنتشر بسرعة كبيرة ولا يمكن إبطائها على الفور في جميع المواقف. يدعم المشاركون "3" وجهة نظر المشاركون "1" فيما يتعلق بعملية التحديث المستمر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات مما يساعد على إبقاء البنك متقدماً على أي ابتكارات محتملة لدى المحتالين. يبدو أن هذا يتناقض مع رأي الخبراء القائل بأن تحديث البرامج بإصلاحات وتصحيحات مختلفة يلحق بالاحتالين.

-السؤال السابع، يشير المشاركون "1" و "2" و "4" إلى أن المخاطر الأمنية هي الأكثر أهمية. يضيف المشاركون "1" و "2" أن مخاطر السمعة كبيرة. نعتقد أن مخاطر السمعة تتسبب في عدد من المشكلات للبنك خاصة فيما يتعلق بقضايا رضا العملاء والثقة.

ثانياً: الاستبيان

بعدما تمت المقابلة، تم التوصل إلى أهم الفقرات والمجاور التي سيتم التركيز عليها في الاستبيان، فقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مجلس الإدارة والرقابة الإدارية: ويتكون من ثلاثة فقرات؛

المحور الثاني: الضوابط الأمنية: ويتكون من 07 فقرات؛

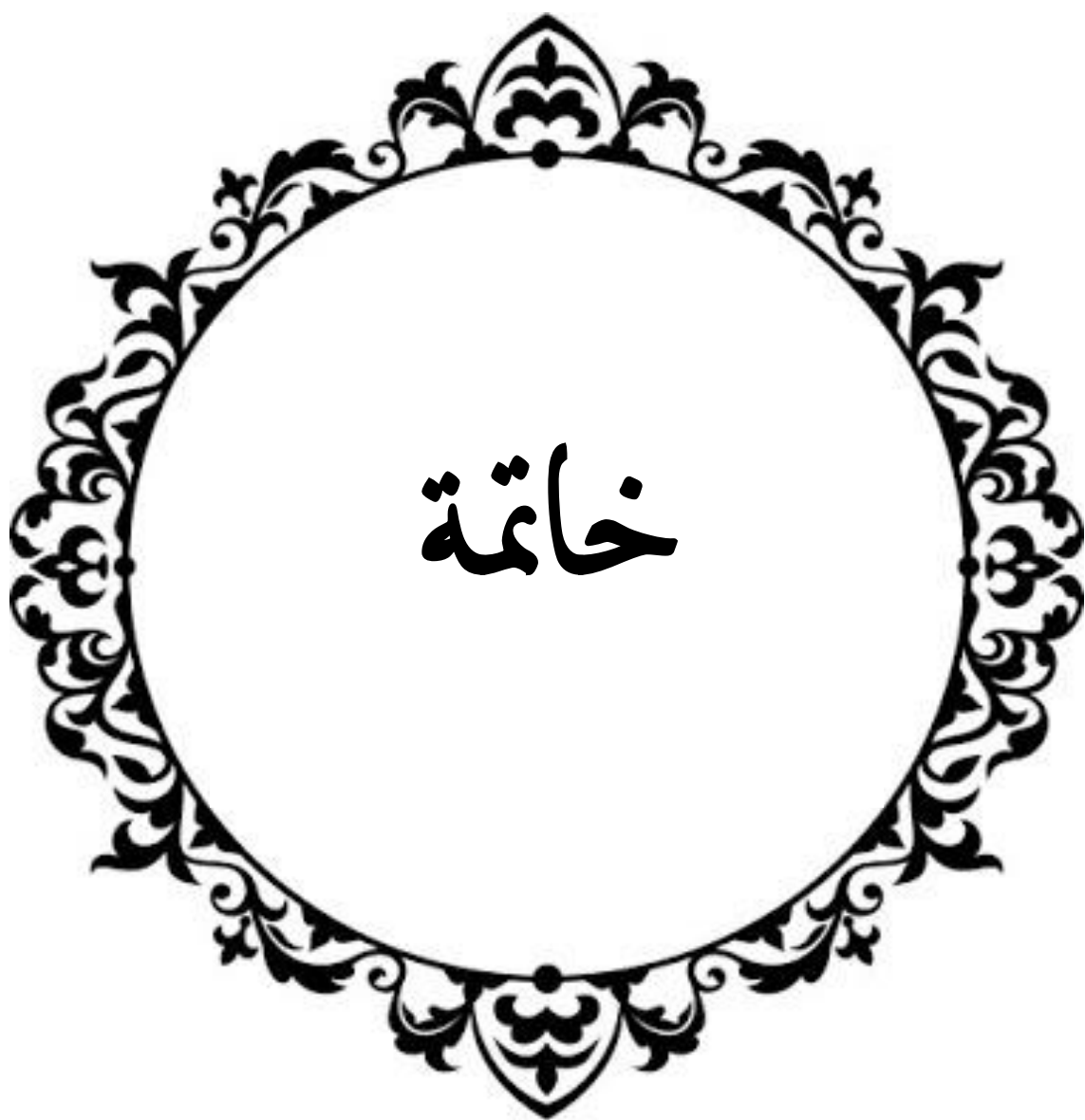
المحور الثالث: إدارة المخاطر القانونية والسمعية: ويتكون من أربعة فقرات.

حيث تم توزيع مبادئ بازل الأربعة عشرة على محاور الاستبيان.

وقد توصلت نتائج الاستبيان الى ان البنوك البريطانية لديها أنظمة إدارة مخاطر ناجحة تساعد في وقف المخاطر الالكترونية المحتملة والحد من الخسائر المتكبدة من المخاطر بالبنوك الالكترونية، كما اكدت ان بنوك المملكة المتحدة تمثل لمبادئ مخاطر بازل الـ 14، وتتم ادارتها بشكل جيد كضوابط امنية للخدمات المصرفية الالكترونية.

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل الى بعض الدراسات التطبيقية للدراسات السابقة، منها العربية لشادي سلامة الحولي بفلسطين، وأخرى اجنبية لـ Hussein A.Abdou, John English, Paul O.Adewunmi ببريطانيا، وقد اعتمدتا الدراستان على الاستبيان حيث تم توزيعه على البنوك المحلية للدولتين، وقد تم التوصل الى ان البنوك المحلية لكلا الدولتان توفر استراتيجية معمول بها لدى ادارت البنوك لتقييم وإدارة ومتابعة مخاطر الأنشطة المصرفية الالكترونية وفق لجنة بازل.



تطرقنا في هذه الدراسة الى إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية وفق مقررات بازل، وقد توصلنا الى ان لقرارات لجنة دور كبير في الحد من المخاطر العمليات المصرفية، ومن خلال دراستنا لأثر كورونا على ميزان المدفوعات الجزائري، سوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج التي تم التوصل إليها والتي على أساسها سوف يتم إثبات صحة أو خطأ الفرضيات ومن ثم الإجابة على إشكالية الموضوع وتساؤلاته الفرعية وعرض أهم التوصيات وآفاق البحث.

1- اختبار الفرضية

-الفرضية الأولى: "ادارة المخاطر للبنك تعتمد على جديته والتزامه بالنظام الداخلي."

لنجاح ادارة المخاطر يجب استخدام انظمة معلومات حديثة وتعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر وان يكون للبنك. لجنة مستقلة تسمى لجنة ادارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة، فهذا يدل على جدية وصرامة النظام الداخل للبنوك، ومنه فإن هذه الفرضية صحيحة.

-الفرضية الثانية: " لجنة بازل لرقابة المصرفية هي عبارة عن لجنة تتكون من ممثلي محافظي البنوك المركزي بهدف مراقبة الاعمال المصرفية والاشراف عليها، وتمكن اهداف لجنة بازل في وضع حد أدني لكفاية رأس المال وتحقيق الاستقرار في النظام المصرفي العالمي."

تم اثبات هذه الفرضية، فقد توصلنا الى ان هذه اللجنة من خلال اتفاقياتها الثلاثة تسعى لتعزيز متانة وصلابة النظام المصرفي العالمي.

-الفرضية الثالثة: " للبنوك الفلسطينية والبريطانية استراتيجية معمول بها لإدارة المخاطر المصرفية الالكترونية وفق اتفاقية بازل"

من خلال ما تم التطرق اليه في الدراسة الميدانية توصلنا الى توفر استراتيجية معمول بها لدى إدارات البنوك الفلسطينية والبريطانية لقياس وإدارة ومتابعة مخاطر الأنشطة المصرفية الإلكترونية، والاهتمام بإجراءات العمل التي تساهم في ضمان فعالية أنظمة التشغيل مثل وجود خطط طوارئ، ووسائل منع الاختراق ووسائل تخزين البيانات، لذلك فإن هذه الفرضية صحيحة

2-نتائج الدراسة

- هناك أسلوبين رئيسين لإدارة المخاطر المصرفية، الأسلوب الأول عن طريق التحكم في المخاطر من خلال تخفيض تكاليف هذه المخاطر إلى أدنى ما يمكن، وتشمل تحاشي المخاطر وتقليل منها، والأسلوب الثاني تمويل

المخاطر عن طريق ضمان الأموال لتعويض الخسائر الناجمة عن المخاطر، ويكون إما عن طريق التحوط منها أو تحويلها؛

- ان القطاع المصرفي يبقى من أكثر القطاعات في القطاع المالي تعرضا للخطر، خاصة المستقبلية منها وهذا بسبب التحديات في الحياة الاقتصادية التي هي ضمن طبيعة تخصصه لاسيما التداخل بين القطاعات الاقتصادية أصبح العالم حاليا يشهد ترابط بين اجزائه اقتصاديا الى مستوى كبير،

- من أكثر القطاعات اندماجا واحتكاكا هو القطاع المصرفي وهذا يجعله اكثر عرضة للخطر ويتأثر بالآزمات، ومع التطورات ومستحدثات العمل المصرفي اصبح هناك تقدم تكنولوجي كبير في الصناعة المصرفية ومن هنا اصبح لإدارة المخاطر في البنوك اهمية اكبر وهذا ما نجده في احد المحاور الهامة للجنة بازل الدولية التي تحدثت عن اهمية ادارة المخاطر، فبدأت البنوك خاصة منها الالكترونية بإتباع سياسات بازل لإدارة المخاطر والتحكم في درجة الخطر وركزت بازل على ادارة المخاطر الالكترونية بسبب ما يشهده العالم من تطور تكنولوجي رهيب؛

- لعبت لجنة بازل دور هاماً وكبير في الرقابة على البنوك ابتداءً من 1988 ولم تتوقف هنا فقط بل عدلت في محاورها في ظل وجود تطورات تكنولوجية لإعادة النظر في أساليب ادارة المخاطر؛

3-التوصيات :

- من اجل نجاح وتعميم العمليات الالكترونية عبر كافة البنوك والتحكم في مخاطرها نقدم التوصيات الآتية:
- ضرورة تطبيق اتفاقيات لجنة بازل في البنوك الجزائية، لأنها تقوم بتحسين وتقوية استقرار النظام المصرفي؛
 - ضرورة زيادة الاهتمام بالابلاغ عن المخاطر وتطوير اداء وكفاءة العاملين؛
 - ضرورة اخضاع معاملات دائرة المخاطر لعملية تدقيق داخلي؛
 - نشر ثقافة التعامل بالعمليات الالكترونية لكسب الثقة بين البنك والعميل؛
 - الزيادة في استخدام النقود الالكترونية؛
 - تكثيف تدريبات للموظفين في مجال تقنية المعلومات؛
 - وضع سياسة محكمة للحماية من الاختراقات وضمان سرية المعلومات.

4-آفاق البحث : على حسب ما تطرقنا اليه في بحثنا ومعرفة كيفية ادارة المخاطر في البنوك الالكترونية الا انه

نرى امكانية وجود جوانب اخرى لها صلة بموضوعنا مثلاً :

- مساهمة المجتمع في تطوير عمليات البنوك الالكترونية.
- اهمية التطور التكنولوجي لتسهيل نجاح العمليات المصرفية.



I-المراجع العربية

1-الكتب

- ابراهيم الكراسنة، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، ط 2، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية المتحدة، 2010.
- ابراهيم الكرسالة، اطر اساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مارس 2006.
- آل شيب دريد كامل، ادارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- التميمي علاء، التنظيم القانوني للبنك الالكتروني على شبكة الانترنت، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2012.
- الزين سليمان ضيف الله، التحويل الالكتروني للأموال ومسؤولية البنوك القانونية، دار الثقافة والتوزيع، عمان، 2012.
- الشاهد سمير، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة، بحوث في مقررات لجنة بازل الجديدة وابعادها، اتحاد المصارف العربية، 2003.
- الشمري ناظم محمد نوري، اللات عبد الفتاح زهير، الصيرفة الالكترونية الأدوات والتطبيقات ومعوقات التوسع، ط 1، دار وائل للنشر، عمان، 2008.
- الشورة جلال عايد، وسائل الدفع الإلكتروني، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.
- الصمادي حازم محمد، المسؤولية في العمليات المصرفية الالكترونية، ط 1، دار وائل للنشر والتوزيع، د.ب، 2003.
- الطائي محمد عبد حسين، التجارة الالكترونية -المستقبل الواعد للأجيال القادمة-، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- الكراسنة ابراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، 2006.
- حشاد نبيل، دليلك الى ادارة المخاطر المصرفية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 2005.
- صندوق النقد العربي، الملامح الاساسية لاتفاق بازل اثنان والدول النامية، أبو ظبي، سبتمبر 2004.
- طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر (افراد، شركات، بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات واسعار الصرف، دار الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2007.

- طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر: افراد، ادارات، شركات، بنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.

- فرج شعبان، العمليات المصرفية وادارة المخاطر، جامعة البويرة، الجزائر، 2014.

- منير ابراهيم الهندي، الادارة المالية مدخل تحليل مهاصر، المكتب العربي للنشر والطباعة، ط 4، 1999.

2-المذكرات

- ابراهيم رباح ابراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل ادارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2011.

- أحمد قارون، مدى التزام البنوك الجزائرية بتطبيق كفاية رأس المال وفقا لتوصيات لجنة بازل، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص مالية ومحاسبة معمقة، جامعة سطيف 1، 2013/2012.

- أو صغير لويضة، دراسة اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.

- بعلي خيرة، واقع تطبيق مقررات بازل 2 وبازل 3 في القطاع المصرفي الجزائري، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

- بن جودي هجيرة، ادارة المخاطر في البنوك التجارية وفق بازل 3، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم مالية ومحاسبية، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020/2019.

- بو علي دليلة، ادارة المخاطر بين البنوك التقليدية والاسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم اقتصادية، تخصص مالية وادارة مخاطر، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015-2014.

- حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل - دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، 2014/2013.

- زقاي سوهيب، ادارة المخاطر البنكية وفق اتفاقيات بازل (دراسة حالة البنوك التجارية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018/2017.

- عبد النور فالي، ادارة المخاطر المصرفية في البنوك التجارية وفقا لمقررات لجنة بازل دراسة حالة - بنك الفلاحة والتنمية الريفية - وكالة المسيلة، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالي والمحاسبة، تخصص مالية وبنوك، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2019/2018.

-نهاد ويس، تقييم ادارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتأمينات وتسيير مخاطر، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2012-2013.

2-المجلات

-بو حيضرة رقية، لعراية مولود، واقع تطبيق البنوك الاسلامية لمتطلبات بازل 2، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الاسلامي، مجلد 23، العدد 2، 2010.

-سجى فتحي محمد، متطلبات بازل 1 وبازل 2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 31، العدد 91، 2008، جامعة الموصل، العراق.

-عمر علي كامل الدوري، أنمار ماجد العنكي، اختبارات الجهد المتعددة ومدى فعاليتها في ادارة المخاطر المصرفية، مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد الاول، العدد 01، ايلول 2020، العراق.

-محمودي مليك، ملاك سلوى، ادارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من الوكالات البنكية الناشطة بولاية المسيلة، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 11، المجلد 02، المسيلة، 2018.

-وفيق حلمي الاغا، نسيم حسن أو جامع، توافق معايير بازل 2 وادارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 33، العدد 105، 2011، جامعة الموصل، العراق.

-يوسف بوعيشاش، فطيمة عlish، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات لجنة بازل 1 ، 2 ، 3، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، 2019.

3-الملتقيات

-آسيا قاسمي، حمزة فيلاي، المخاطر المصرفية ومنطلق تسييرها في البنوك الجزائرية وفقا لمتطلبات لجنة بازل، المؤتمر الدولي حول ادارة المخاطر المالية وانعكاساتها على اقتصاديات دول العالم، يومي 11-12 ديسمبر 2011.

-طيبة عبد العزيز، مرايمي محمد، بازل 2 وتسيير المخاطر المصرفية في البنوك الجزائرية، الملتقى العلمي الدولي الثاني حول اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، يومي 11-12 مارس 2008، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

4-المحاضرات

-شعبان فرج، مطبوعة دروس في مقياس العمليات المصرفية وادارة المخاطر، موجهة لطلبة الماستر، جامعة البويرة، 2014.

II-المراجع الأجنبية

-Basele commette on banking supervaton international , convergene if capital, mearsurment, and capitale standarse, basle, July, 1983.